المبادرة المصرية
للحقوق الشخصية

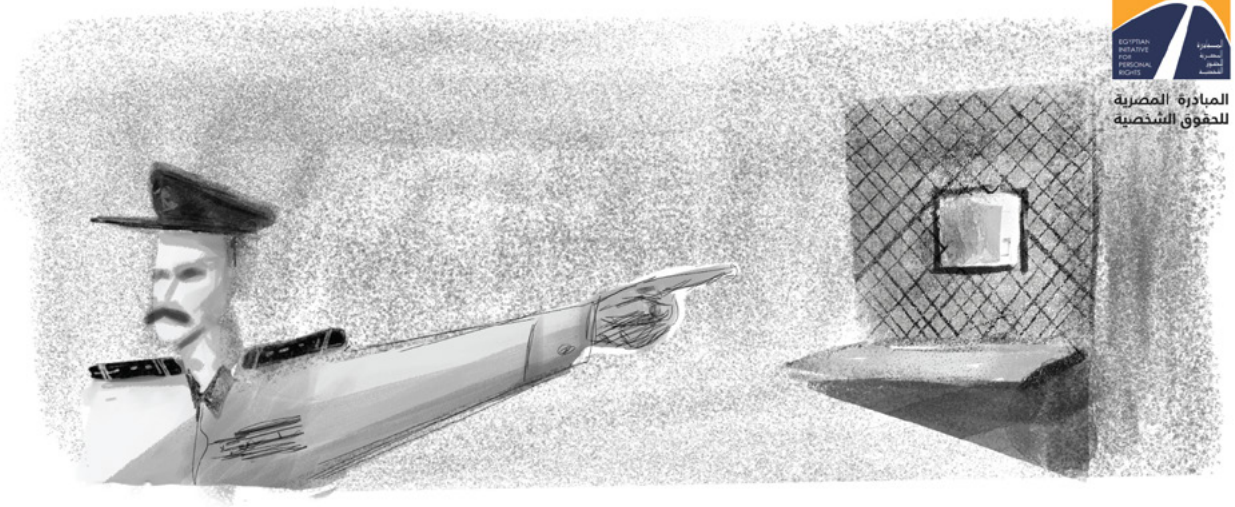

للبيع فى الكانتين

الإفقار العمدى فى السجون المصرية

"للبيع في الكانتين"

الإفقار العمدي في السجون المصرية

الطبعة الأولى/سبتمبر 2018

المبادرة المصرية للحقوق الشخصية
14 شارع السراي الكبرى (فؤاد سراج الدين) -جاردن ستي، القاهرة.
تليفون و فاكس: 27960158 / 27960197 (202)+
www.eipr.org - eipr@eipr.org

جميع حقوق الطبع والنشر لهذه المطبوعة محفوظة
بموجب رخصة المشاع الإبداعي،
النسبة-بذات الرخصة، الإصدارة 4.0
http://creativecommons.org/licenses/by-sa/4.0
نستخدم الخط الأميري الحر amirifont.org

”بعد حبس زوج سارة، أصبح الكروشيه أكثر من مجرد هواية. تحول إلى مصدر لإعاشة أسرتها، وطريقة لتدبير أموال كافية كي تدفع لحساب زوجها في الكانتين، ومصاريف أبنائها الثلاثة الدراسية. كل غرزة تمثل إصرارًا عنيدًا على الحفاظ على خيط أسرتها، والتي تُثقلها الدولة، من التمزق“.

الفهرس

ملخص تنفيذي 6

المنهجية 8

صعوبات البحث 8

قاموس المصطلحات 10

مقدمة 12

الفصل الأول: تضخم مزدوج: تقشف السجون بعد قرض صندوق النقد الدولي 18

موجز تاريخ تقشف السجن 20

لا بديل عن الدفع: السلب والفقر المختلق 39

الفصل الثاني: سجن «العقرب» كمثال 24

شديد الحراسة كاستثناء 24

التضييق على الزيارات 27

منع الزيارة 27

نظام الحجز للزيارات 32

الفصل الثالث: الانتهاك الاقتصادي والاستغلال في سجن «العقرب» 34

كانتن «العقرب» كحالة خاصة في سياق عام من التربح والمتاجرة بالاحتياجات الأساسية 37

الفقر والجوع الذي تصنعه الدولة: منع الزيارات وانتهاكات الكانتن: 38

دفع ثمن الغموض 40

التوصيات 44

الملاحق 45

ملخص البحث

سواء كان في «العقرب» أو مزرعة طرة أو سجن المنيا أو القناطر، فإن هناك حاجة إلى التحقيق والتعامل مع التسليع المتزايد لحياة السجون. كيف أصبحت حاجات المساجين الأساسية ـ والتي يشترط القانون على سلطات السجون توفيرها ـ تُباع بأسعار باهظة لصالح أرباح الكانتين. التحول إلى نمط سجن يحقق أرباحًا، عبر بيع حاجات المساجين الأساسية، هو العنوان العريض لهذا البحث. يسلط هذا التقرير الضوء على حالة كانتين «العقرب» بالأخص. مع الوضع في الاعتبار:

(1) من ناحية، معظم الأدبيات والنسبة الأكبر من الخطاب العام حول الانتهاكات الطبية والتعذيب في «العقرب» لا تشمل ولا تفحص الاستغلال الاقتصادي للمساجين كأحد هذه الانتهاكات.

(2) وعلى جانب آخر، ولأنها منشأة استثنائية ـ كسجن شديد الحراسة ـ أصبح العقرب موقعًا تظهر فيه الأنماط والممارسات الموجودة في السجون الأخرى بشكل أكثر تركيزا.

ولهذا، يركز هذا التقرير على الكيفية التي يختبر بها المساجين «كانتين سجن العقرب»، كطريقة لفهم توابع هذه الممارسات بدرجات مختلفة عبر السجون الأخرى، والمطالبة بإنهاء الانتهاكات المنهجية التي تتسبب فيها ممارسات الكانتين والزيارة وتأثيرها على حقوق المساجين الأساسية في الغذاء.

ينتظم التقرير على النحو التالي: يعطي الفصل الأول خلفية عامة عن التأثير الاقتصادي لقرض صندوق النقد الدولي على السجون عبر تعقب التاريخ المحلي والدولي لتقشف السجون (وتسليع حاجات المساجين الأساسية بهدف الربح). يستكشف هذا الفصل كيفية معايشة آثار قرض صندوق النقد الدولي -خلال فترة البحث-داخل السجون في صورة تضخم أسعار الكانتين، المتضخمة أصلًا، ومعاناة المساجين وعائلاتهم من آثار التعويم والتضخم الحاد، وموضعها في السياق التاريخي لإجراءات التقشف والتي ترجع إلى ثمانينيات وتسعينيات القرن الماضي، وهي الفترة التي تحولت فيها تدريجيا مسئولية تمويل الخدمات التي اعتادت الحكومة تقديمها إلى عبء على كاهل المرضى والطلاب والمساجين بغرض تحقيق الأرباح لتلك المؤسسات ذاتها.

يقدم الفصل الثاني خلفية عامة للانتهاكات التاريخية والقائمة في سجن «العقرب مُشيرًا إلى سياسات السجن منذ تأسيسه عام 1993 في إطار السياسات شديدة الحراسة التي بدأت في التوسع منذ بداية القرن الحادي والعشرين. ويستمر الفصل في التركيز على انتهاك حقوق المساجين في استقبال الزيارات (وكيف يرتبط هذا بحصولهم على احتياجاتهم الاساسية) ويشمل جدولًا زمنيًّا لمنع الزيارات والانتهاكات في «العقرب» خلال الأعوام الثلاثة الماضية استنادًا إلى شهادات العائلات والشكاوى التي تقدموا بها إلى المجلس القومي لحقوق الإنسان.

يتعقب الجدول الزمني الانتهاكات حتى اللحظة الراهنة حيث وُضع نظام «تسجيل الزيارات» خصيصًا في «العقرب»، بما يحرم المساجين من حقهم في استقبال زيارات منتظمة، ويقلص عدد الزيارات في سجن يحوي أكثر من 1000 مسجون إلى 15 زيارة فقط كل يوم.

يبتعد الفصل الثالث عن الأدبيات المتاحة حول «العقرب» من خلال التأكيد على أن الاستغلال الاقتصادي الذي يحدث في السجن يمثل أيضًا أحد أشكال الانتهاكات التي تقوم بها سلطات السجن، وترقى إلى الإفقار العمدي بواسطة وزارة الداخلية ضد جموع مساجين «العقرب». وعبر التركيز على حالة كانتين سجن «العقرب»، يخلص التقرير إلى توصيات لإنهاء الاستغلال الاقتصادي في «العقرب» وإدخال ضمانات قانونية لمنع وزارة الداخلية من القيام بممارسات مماثلة لإفقار وتجريد المساجين عبر مختلف السجون.

وأخيرًا، يعتمد هذا التقرير على مراجعة الأدبيات المتوفرة عن سجن العقرب، بما في ذلك التحقيق الذي أجرته المبادرة المصرية للحقوق الشخصية في حظر زيارة «العقرب» الذي بدأ في مارس 2015 من خلال مقابلات مع 11 من أقارب «السجناء العقرب»[1] ،بالإضافة إلى تقارير منظمات حقوقية أخرى[2]. كما أجرت باحث\ة العدالة الجنائية في المبادرة المصرية للحقوق الشخصية مراجعة للأدبيات التي تناولت تاريخ اقتصاديات السجون في البلدان الأخرى كمصدر للسياق والمقارنة. قام الباحثون في وحدة العدالة الاجتماعية والاقتصادية التابعة للمبادرة المصرية للحقوق الاقتصادية بتعديلات على التحليل الاقتصادي المقدم في الفصل الأول.

1- المبادرة المصرية للحقوق الشخصية (إبريل 2016) سجن العقرب سجن العقاب الجماعي: انتهاك حق الزيارة يهدد سلامة السجناء
https://goo.gl/hAKSfr

2- تم الاستعانة بالتقريرين التاليين بشكل كبير:
«هيومن رايتس واتش» (سبتمبر 2016)
https://www.hrw.org/report/201628/09//we-are-tombs/abuses-egypts-scorpion-prison
«هيومن رايتس واتش» (فبراير 1993) https://www.hrw.org/sites/default/files/reports/egypt932full.pdf

المنهجية

اعتمد هذا التقرير على البحث الميداني والنظري، بالإضافة إلى مراجعة قانونية وتحليل التشريعات المرتبطة بالأمر محليًّا ودوليًّا. ما بدأ كمشروع للتحقيق في تأثير التضخم الاقتصادي الحالي على الحياة خلف القضبان، تحول إلى التركيز على كانتين سجن «العقرب». خلال هذا، أجرت كاتبة هذا البحث 15 مقابلة مطولة بين مايو وأكتوبر 2017 وتشمل:

(1) ثلاثة من أقارب محبوسين في «العقرب» أثناء كتابة هذا البحث.

(2) ثلاثة محامين زاروا أو مثلوا مساجين محبوسين في «العقرب».

(3) أربعة أشخاص ساعدوا في تنظيم الإعاشة في عدد من سجون القاهرة.

(4) خمسة من أقارب مساجين حاليين في سجن المنيا شديد الحراسة وسجن دمنهور العام.

(5) اثنين من المساجين السابقين حُبسوا في سجن القناطر للنساء ومزرعة طرة في الفترة بين يونيو 2015 إلى سبتمبر 2016، وبين فبراير إلى ديسمبر 2016 بالترتيب.

وأخيرًا لأغراض تاريخية:

(6) اثنين حُبسوا سابقًا في ليمان طرة في عامي 1975 و 1997 بالترتيب.

(7) بالإضافة إلى محامٍ قدم إلى المبادرة المصرية للحقوق الشخصية شكاوى وثّقتها جمعية حقوق الإنسان لمساعدة السجناء تسرد الشكاوى من الطعام والملابس و أسعار الكانتين داخل «سجن الخمسة نجوم» (سجن مزرعة طرة) في عام 1998 وسجن وادي النطرون في عام 1999، وتضمنتها ملحقات التقرير.[3]

صعوبات البحث

واجهت المبادرة المصرية للحقوق الشخصية عددًا من الصعوبات في إجراء مقابلات إضافية إلى جانب ما ذُكر. كان الوصول إلى عائلات المساجين، وخصوصًا في «العقرب»، صعبًا بشكل استثنائي بسبب رفضهم المشاركة لاعتبارات أمنية، مما أثر على الالتزام بالجدول الزمني للمقابلات الميدانية.

صعوبة أخرى هامة تمثلت في غياب أي معلومات رسمية مُتاحة حول أسعار الكانتين أو الإنفاق داخل السجن، وذلك لأن سلطات السجن ووزارة الداخلية لا تكشف عن أي معلومات حول ميزانية تشغيل الكانتين وعائداته. لهذا اضطرت المبادرة المصرية للحقوق الشخصية إلى الاعتماد على مصادر غير رسمية.

استعانت الباحث\ة بنسخ من أحكام قضائية أصدرتها المحكمة الإدارية وتتعلق بقضايا رفعها أقارب مساجين في «العقرب»

3- المبادرة المصرية للحقوق الشخصية (ديسمبر 2014). شفافية الموازنة العامة للدولة: الضرورة الاقتصادية الغائبة عن الواقع المصري. متوافر على الإنترنت.

ضد منع الزيارات، بالإضافة إلى شكوى قدمتها رابطة أسر معتقلي «العقرب» إلى المجلس القومي لحقوق الإنسان في 2015. طالبت الشكوى المقدمة إلى المجلس بالتحقيق في منع الزيارات المنهجي والعقاب الجماعي في سجن العقرب، خصوصًا بعد إغلاق الكانتين والكافيتريا أثناء منع الزيارة في 29 يونيو 2015، وتشريح جثامين المساجين الذين ماتوا داخل السجن للوقوف على أسباب الوفاة الحقيقية ومحاسبة المسؤولين عن الوفاة. وتشمل أرشيف الأقارب الشخصي لانتهاكات سجن «العقرب» من فبراير 2014 وحتى صيف عام 2015 ومن بينها التجريدات ومنع الزيارات وإغلاق الكانتين.

كما تم الاستعانة بالتقارير المتعاقبة التي نشرها المجلس القومي لحقوق الإنسان، والتعليقات عليها، في أغسطس 2015 ويناير 2016. يشير البحث إلى أحكام القضاء الإداري وأرشيفات رابطة أسر معتقلي «العقرب» بالإضافة إلى قاعدة بيانات وفرها مركز عدالة للحقوق والحريات تحوي أرشيف شكاوى مساجين من سجن العقرب التي ذُكرت في تسجيلات جلسات محاكمة في قضايا إعدام منذ 2014 وحتى اللحظة الراهنة. نظمت قاعدة البيانات هذه الشكاوى في أقسام متنوعة تشمل ـولا تقتصر علىـ الشكاوى من سوء جودة الطعام وأسعار الكانتين والأوضاع الطبية المتدهورة للمساجين. كل الأرشيفات وقواعد البيانات المذكورة أُلحقت في نهاية هذا التقرير.

اعتمد هذا البحث بشكل كبير على شهادات المساجين والأرشيفات القانونية حول إمكانية الحصول على الطعام والملابس والسلع الضرورية داخل السجون المصرية. ولم يمكن استكمال هذا البحث بتحليل اقتصادي لإنفاق الدولة على السجون بسبب غياب الشفافية بخصوص إنفاق الدولة من ميزانيتها[4].

وكان من الممكن أن يشمل هذا البحث توضيحًا أكثر عمقًا لكانتين السجون في السياق الأوسع لاقتصاد السجون، خصوصًا فيما يتعلق بأجور عمالة المساجين الاستغلالية (وذلك بالنسبة إلى المساجين الجنائيين الذين يعملون بمقابل) داخل السجون أو في هيئات خارجها مثل المزارع أو الورش. ومع ذلك، فإن هذا التقرير يؤكد أن توغل الكانتين في حياة السجناء عبر السجون المختلفة، إلى جانب ندرة التوثيق حول إدارته يستوجب إجراء تحليل منفرد للكانتين في حد ذاته.

يكرر أقارب المساجين شكاواهم من الكانتين أثناء محادثات دارت حول تأثير التضخم الاقتصادي الحالي على عالم ما وراء القضبان. على الرغم من هذا، يكشف مسار البحث تحيزًا مضمرا في منهجية التقرير، فبالرغم من اعتماد المساجين السابقين الذين أجريت المقابلات معهم أو أقاربهم على الكانتين بدرجات وميزانيات متباينة، لم يكن أيٌّ منهم غير قادر على تحمل المصاريف بشكل كامل. بالإضافة إلى أن عددًا من الأقارب استرجع حكايات لأقارب مساجين لم يستطيعوا دفع أي أموال إلى الكانتين أو إحضار طعام أثناء الزيارات، فإن هذه الروايات, وما يترتب عليها من تحليل يختص بقدرة المساجين المنتمين إلى طبقات اقتصادية متباينة على تحمل التكلفة, يأتي من شهادات منقولة وليس من مقابلات مباشرة مع الأقارب أنفسهم.

كذلك من ضمن أوجه القصور، هو أن اعتماد دراسات السجن على مقابلات مع أقارب المساجين يتسبب في استبعاد الخبرات المباشرة لأولئك الذين لا أقارب لهم يحاولون زيارتهم سواء بانتظام أو بشكل متقطع، وهو ما يمثل بقعة عمياء بالنسبة إلى هذا التقرير.

أخيرًا، كل من أجريت مقابلات معهم تحدثوا عن خبرات السجن السياسي (وليس الجنائي). يأتي الأخير عادة من طبقة محرومة اقتصاديًّا، حيث يضطر عدد منهم إلى العمل داخل السجن لدعم عائلاتهم وليس العكس. ولهذا، فإن دراسة الاستغلال الاقتصادي للمساجين الجنائيين من خلفيات اجتماعية مختلفة في الأبحاث المستقبلية يعد تكملة ضرورية لهذا البحث.

4- المبادرة المصرية للحقوق الشخصية (ديسمبر 2014). شفافية الموازنة العامة للدولة: الضرورة الاقتصادية الغائبة عن الواقع المصري. متوفر على الإنترنت.

قاموس المصطلحات

- **الأمانات:** حيث يمكن لأقارب المساجين إيداع أموال لذويهم واستلام إيصالات بها من إدارة السجن لاستخدامها في شراء سلع من الكانتين أو وجبات مطبوخة من الكافيتريا حيث لا يُسمح بدخول أموال إلى السجن.
- **الكافيتريا:** يشير المساجين في بعض السجون (مثل سجن القناطر للنساء ومزرعة طرة) إلى الكافيتريا كمكان لشراء وجبات مطبوخة (في مقابل السلع الغذائية المعلبة في الكانتين). تطهو الكافيتريا التعيين الذي يقدمه السجن بالإضافة إلى طعام مرتفع الجودة يُقدم بأسعار مرتفعة.
- **الكانتين:** في بعض السجون مثل وادي النطرون وسجن القناطر للنساء، الكانتين هو مكان شراء السلع الغذائية الأساسية مثل السكر والطحينة والحلاوة والبسكويت والعسل الأسود والخل والزيت والصابون والأوعية البلاستيكية وفرش الأسنان ومعجون الأسنان. في سجون أخرى مثل «العقرب»، الكانتين هو أيضًا مكان شراء الوجبات جاهزة التحضير.
- **كليوباترا:** السجائر أحد أنواع العملة داخل السجون إلى جانب المعاملات الرسمية خلال حسابات المساجين في الأمانات. كليوباترا هي أرخص وأكثر أنواع السجائر شيوعًا، ويتبادلها المساجين فيما بينهم في مقابل خدمات (غسيل أو تنظيف أو طبخ أو غيرها) يقدمها مساجين آخرون يعملون لديهم، أو خدمات من نبطشي الزنزانة (وهو المسجون الذي يتم اختياره لمساعدة إدارة السجن للحفاظ على النظام).
- **الإعاشة:** نظام طوره أقارب المساجين السياسيين يتكون من وجبات وبضائع يُسمح لعائلات المساجين بإدخالها لهم أثناء زيارتهم. عبر عقود، تطورت شبكات بين عائلات المساجين والنشطاء لخلق نظام دوّار للزيارة، لضمان أن العدد الأقصى من أفراد العائلات يزور المساجين في زنزانة أو عنبر معين كل أسبوع لتوفير طعام مطبوخ للجميع.
- **نبطشي الكانتين:** موظف معين داخل السجن ـوفي بعض الأحيان مسجونـ يقوم بجولات منتظمة (كل شهر أو مرتين في الشهر أو كل أسبوع بحسب السجن)، حيث يمر على الزنازين لتسجيل طلبات المساجين. يُطلب من المسجون التوقيع على المجموع الناتج والذي يُخصم من حسابهم. بعدها، يُستدعى المساجين للحصول على طلباتهم أو تُوصل إليهم بواسطة مسؤول السجن.
- **التعيين:** الطعام الذي يتعين على السجن توفيره (طبقًا إلى قرار وزير الداخلية رقم 2017/468 والذي يحدد معايير الحد الأدنى التي يجب على إدارة السجن توفيرها للمساجين فيما يتعلق بالطعام والملابس والأسرّة) دون مقابل.
- **الطبلية:** تسمح بعض إدارات السجون لعائلات المساجين بزيارة طبلية واحدة كل أسبوع، حيث يمكنهم توصيل طعام وملابس وأدوية إلى حراس السجن لتوصيلها إلى ذويهم دون السماح لهم بمقابلتهم.
- **التغريب:** سجن بعض الأشخاص في سجون بعيدة عن عائلاتهم. بسبب هذه الممارسة، لا تستطيع بعض العائلات تحمل زيارة ذويهم بدنيًّا أو اقتصاديًّا.
- **التجريدة:** تفتيش السجن، ويقوم به الحراس بهدف مصادرة الأغراض المهربة، لكن في عدد من الحالات التي وثّقها

البحث لأغراض هذا التقرير، شملت أيضًا مصادرة الأغراض الشخصية التي يُسمح للمساجين بالاحتفاظ بها مثل الملابس والأغطية.

- **التكافل:** حيث يتشارك المساجين في الزنزانة مجموع الإيداعات في الكانتين بالتساوي وذلك لمساعدة المساجين الذين لا تتحمل عائلاتهم إرسال أموال إليهم.

مقدمة

«فاتحينه سوق وبيستفيدوا منه... عامليها عملية تجارة. هو نظام إللي هُوه إحنا بنخدمك. بس بنخدمك بإيه؟ بزيادة. يعني بناخد منك زيادة... أنا مثلاً ممكن أروح أجيبله ثلاثة، أربعة كيلو تفاح. بس لأ مفيش الكلام ده. همه يمنعوك إنك تدخل الحاجة في الزيارة ويقولوا عشان بتتباع في الكانتين. بس همه هناك بقا بيبيعوها إزاي . التفاحة لوحدها تعمل 5 جنيه. البرتقانة الواحدة تعمل 3 جنيه (إللي كان سعر الكيلو وقتها 5 جنيه). لما كان وقت رمضان، بعد ما منعوا إن إحنا ندخل البلح، البلحاية لوحدها إللي هوه التمر إللي كانوا بيفطروا عليه: الواحدة بس بـ 2 جنيه. يعني حتى البلح إللي كنتي بتجيبيه بالكيلو، لأ، بقى بيتباع بالواحدة... والأهالي إللي بتتحمل العبء. يعني كإن بقى عندك بيتين تصرفي عليهم: 1) بيتك الشخصي و2) بيتك إللي هناك، مكان ما جوزك معتقل يعني. وده بيت تاني خالص. و مصاريف تانية بقى ما لهاش حل يعني. تطلع لك من تحت الأرض. وهوه في الآخر مسجون فـ إنتي لازم توفريها له.»

سارة الألفي، من عائلة أحد المحتجزين في سجن طرة شديد الحراسة «العقرب»، سبتمبر 2017

على الرغم من الظروف شديدة التنوع التي تفصل خبرة المساجين من سجن إلى آخر، فإن كانتين السجن جزء من خبرة المساجين اليومية في جميع السجون. الوقوف أمام البوابة الرئيسية لمجمع سجون طرة يبرز هذه النقطة. خلف البوابة، وعلى الرغم من المسافة التي تفصل بينهم وتصل إلى عدة كيلومترات، حياة المساجين في سجن طرة 922 شديد الحراسة «العقرب» مقابل سجن طرة المزرعة تمثل عوالم مختلفة في عدد من الأشكال. طرة المزرعة، بحسب وصف عائلات المساجين، منشأة احتجاز ل»الاسترخاء». بينما «العقرب» يشتهر بـ»زنازين المقبرة» حيث يُحتجز النزلاء المصنفين ك»مساجين سياسيين أكثر خطورة»، ويتعرضون فيها لممارسات عقابية جماعية غير إنسانية. في سجن المزرعة، يتمكن المساجين من تخزين الطعام الذي تحضره عائلاتهم في ثلاجات لإعادة تسخينها، ويمكنهم التخطيط لوجباتهم مسبقًا، والاعتماد على الكانتين لتكملة الطعام الذي تحضره عائلاتهم. في الوقت ذاته، قد يقضي المساجين في «العقرب» شهورًا دون زيارة واحدة من أفراد العائلة، ما يضطرهم إلى الاعتماد على الكانتين كوسيلة للبقاء، وذلك بالرغم من أسعاره الباهظة، وإغلاقه الاعتباطي، والجودة المتقلبة للطعام.

ورغم حدة الاختلافات في الطريقة التي يعمل بها الكانتين ويؤثر على المساجين في مختلف السجون، فإنه ما زال هناك ما يمكن قوله حول التشابهات الهيكلية بين مختلف السجون. سواء في «العقرب» أو مزرعة طرة، أو سجن القناطر، أو سجن المنيا، هناك حاجة للتحقيق ومعالجة التسليع المتزايد في حياة السجن والتعامل معها: كيف أصبحت الحاجات الأساسية للمساجين ـ والتي يحتم القانون على سلطات السجن توفيرها ـ تباع بأسعار باهظة لصالح أرباح الكانتين. التحول إلى نموذج السجن من أجل الربح عبر بيع حاجات المساجين الأساسية في السجون المصرية، يمثل الإطار الموضوعي لهذا البحث.

مع هذا، وأثناء تنفيذ البحث الميداني حول الكانتين في مختلف السجون المصرية، استمر البحث في التغير ليركز بشكل كبير على كانتين «العقرب». عبر الشهادات من «العقرب» يعكس السجن بالتأكيد الحالة الاستثنائية سيئة السمعة التي تستتبع

السجن شديد الحراسة، وبلورة الشهادات أصداء الممارسات ذاتها فيما يتعلق بالطعام والدواء والأدوات الصحية والملابس في السجون الأخرى أيضًا. على سبيل المثال، تتذكر إحدى أفراد عائلة مسجون في سجن المنيا شديد الحراسة كيف أُجبرت على إيداع أموال لأخيها لشراء حاجيات معينة من الكانتين بعدما منعتها سلطات السجن من إحضارها إليه أثناء الزيارات ومن بينها الزيت والسكر. كما اشتكى ثلاثة من أقارب ثلاثة مساجين مختلفين في سجن دمنهور العام المعروف باسم «الأبعدية» حول ممارسات السجن في «رفض إدخال حاجيات أحضرتها بسعر رخيص، ثم بيعها بالداخل بثلاثة أو أربعة أضعاف السعر».

كما اشتكى الأقارب الثلاثة إلى مساجين سجن «الأبعدية» من الأسعار الباهظة لزجاجات المياه المعدنية في الكانتين مقارنة بأسعارها في الخارج. وأكدت شهادات أخرى من مسؤولي الإعاشة في كلا السجون العامة وشديدة الحراسة في القاهرة أن منع إدخال أشياء معينة تباع في الكانتين في الزيارة تعد ممارسة منهجية، رغم أن هذه الأشياء التي يتم بيعها تختلف من سجن إلى آخر. كما تحدثت عائلات مساجين حاليين وسابقين في سجون القناطر والمنيا شديد الحراسة عن ممارسة التغريب (ويقصد بها سجن الأشخاص في سجون بعيدة عن أفراد عائلاتهم) كعامل لإجبارهم على إيداع أموال في الكانتين، والقيود المادية والمالية على القيام برحلات منتظمة، والتي كانت يصعب تحملها أو تتضارب مع مواعيد أعمالهم. لهذا كانت إيداعات الكانتين ملجأ ضروريًّا لمن يستطيعوا تحمله، ولو كانت بكمية ضئيلة أو غير منتظمة.

مع هذا، تبلورت كل هذه الممارسات ـمن منع كل وسائل تحقيق الضروريات الأساسيةـ بشكل صارخ ومنهجي في سجن «العقرب». لهذا السبب، يضع هذا البحث حالة كانتين «العقرب» في دائرة تركيزه مع الأخذ في الاعتبار:

1 - أن معظم الأدبيات والخطاب العام فيما يتعلق بالتعذيب والانتهاكات في «العقرب» لا تشمل أية إشارة لمسألة الاستغلال الاقتصادي للمساجين كأحد هذه الانتهاكات.

2 - وعلى جانب آخر، فإنه كمنشأة استثنائية ـلأنها سجن شديد الحراسةـ فإن «العقرب» تتركز فيه مختلف أنماط الانتهاكات الموجودة في السجون الأخرى.

ولهذا، يستمر هذا البحث في التركيز على الكيفية التي يختبر بها المساجين كانتين سجن «العقرب»، كطريقة لفهم أصداء هذه الممارسات بدرجات متنوعة في مختلف السجون. وبهذه الطريقة، يطمح هذا البحث إلى المساهمة في الدعوة المستمرة لإغلاق سجن «العقرب» مع جعل هذا التركيز سابقة يُشار إليها عند الحديث عن كل أماكن الاحتجاز، لإنهاء الانتهاكات المنهجية التي تشمل الكانتين ومنع الزيارات أو محدوديتها في كل سجن في مصر.

لأغراض هذا البحث يتم استخدام كلمة «كانتين» كدلالة مختصرة لأية معاملات مالية بخصوص الطعام أو أي موارد أخرى للاحتياجات المعيشية بين المساجين ومؤسسة السجن الرسمية سواء كانت «الكانتين» أو «الكافيتريا». يجب أيضًا ملاحظة أن المساجين يستخدمون المال الذي تودعه عائلاتهم أيضًا لإتمام معاملات غير رسمية عبر تبادل السجائر (عملة السجن). هذه المعاملات غير الرسمية غالبًا ما تتضمن قيام أحد المساجين بتوفير مستلزمات أو المساعدة في المهام الروتينية أو التنظيف أو خدمات الطبخ لمسجون آخر، أو الحصول على معاملة تفضيلية من حراس السجن.

بحسب الشهادات التي جمعتها المبادرة المصرية للحقوق الشخصية، تختلف التفرقة بين «الكانتين» و«الكافيتريا» بحسب السجن. لكن، ولأغراض هذا التقرير، تعامل المبادرة المصرية للحقوق الشخصية المصطلحين كاختلاف مسميات بسيط. وبغض النظر عما إذا كان المساجين يفرقون بين «الكافيتريا» كمكان لشراء وجبات مطبوخة، و«الكانتين» كمكان

لشراء سلع بقالة جاهزة، ففي النهاية يشير كلاهما إلى معاملات اقتصادية. لهذا، ولأغراض هذا التقرير، تُستخدم كلمة «كانتين» كدلالة مختصرة لأي معاملات مالية بين المساجين ومؤسسة السجن الرسمية سواء كانت الكانتين أو الكافيتريا.

من المهم ملاحظة أن المعاملات المالية لشراء أغراض من كانتين أو كافيتريا السجن لا ينظمها القانون المصري. ولا يوجد في لوائح السجن حتى مجرد ذكر للكانتين. في حين أن قرار وزير الداخلية رقم 2017/468 يقر بأن إدارة السجن مسئولة عن توفير الغذاء والملابس والأسرّة للمساجين. وعلى الرغم من أن المكونات الغذائية مفصلة في القرار، فإنه استثنى الاحتياجات الأساسية الهامة ـمثل مستلزمات الدورة الشهرية للنساء من فوط صحية- وهو ما يجبر المساجين والمسجونات على البحث عن مصادر بديلة إذا تمكنوا من هذا سواء عبر تموين الزيارات أو الكانتين.

يشرح أحمد ناجي، المسجون السابق في مزرعة طرة[5]، التوسع الناتج عن هذا:

«ده مش شخص واقف بيبيع بس. كل يوم فيه عربيات داخلة و خارجة عشان الكانتين. و الكافيتيريا بتعمل أرباح، بالذات في السجون المرتاحة زي المزرعة... فالكانتين [أو الكافيتيريا إللي بنشتري منه أكل مطبوخ بدل أكل السجن، وإللي هوه والكانتين نفس الكيان] ده كيان اقتصادي، فيه فلوس بتدخل السجن.»

يأتي إصدار البحث في وقت تعقد فيه العبء الاقتصادي الذي يتحمله المساجين وعائلاتهم بمعدلات التضخم غير المسبوقة التي تلت قرض صندوق النقد الدولي الأخير. تسببت السياسات الجديدة التي أملاها القرض و تبنتها الحكومة بداية من نوفمبر 2016 في موجة تضخمية أولى خلال فبراير 2017 وصل فيها مُعدل التضخم إلى 33.1%، مقارنة بـ 16% في سبتمبر من العام الذي سبقه، ثم في موجة تضخمية ثانية وصلت إلى ذروتها في يوليو 2017، حيث سجل مُعدل التضخم 35.2%. لهذا، فإن قرض صندوق النقد الدولي كان داخل السجن بمثابة تضخم في أسعار متضخمة أصلًا.

«أصلا الأسعار عندك غالية. أوفر. دبل أوتربل. فإنت ليه بتغلي مع الأسعار إللي بره. نقول إن إنت مثلا بتخسر، بس إنت مش بتخسر إنت أصلا البرتقانة بتبيعها بـ 3 جنيه لما كان ده سعر الكيلو بره؟»

بحسب تعبير أحد أقارب مسجون، وهو تساؤل عبّرت عنه مختلف العائلات بأشكال مختلفة، والتي تئن تحت الضغط الذي تجاوز جدران السجن وطال كل الطبقات الاجتماعية.

هذا البحث هو تحقيق في الكيفية التي أدت بها سياسات الكانتين إلى اللحظة الحالية من التضخم المضاعف داخل السجون، وكيفية اختبار تلك اللحظة من قبل المساجين وعائلاتهم. ويقدم التحقيق محاولة لفهم هذا الوضع والذي يأتي في السياق التاريخي للتقشف الذي يرجع إلى الثمانينيات والتسعينيات ـوهو الوقت الذي تحولت فيه الخدمات التي اعتادت الحكومة تحملها إلى حمل على المرضى والطلاب والمساجين.

5- مقابلة المبادرة مع أحمد ناجي، السجين السابق في سجن مزرعة طرة من فبراير 2016 حتى أكتوبر 2017.

يمضي هذا البحث في تحليل الطرق التي تجبر المساجين على اللجوء إلى الكانتين حاليًّا ـ كبديل عن الوجبات شديدة السوء التي يقدمها السجن ـ والتي تمثل تراجعًا عن المسؤولية القانونية التي تتحملها سلطات السجن المصرية لتوفير طعام وشروط معيشية صحية لجميع المساجين دون فرض علاقات الاستغلال (انظر رقم 1، 2 بالجدول). أسعار الكانتين الاستغلالية تنتهك كذلك التزام الدولة باحترام وحماية ورعاية الحق المطلق للجميع في الحصول على طعام ملائم دون تفرقة من أي نوع ضد المجموعات الضعيفة والمهمشة داخل السجون (انظر رقم 2، 3 بالجدول).

1. الدستور المصري: تُحظر كل صور العبودية والاسترقاق والقهر والاستغلال القسري للإنسان، (مادة 89). كما يلتزم النظام الاقتصادي للدولة بالسعي لتحقيق عدالة اجتماعية لرفع مستويات المعيشة والقضاء على الفقر (مادة 27). السجن دار إصلاح وتأهيل. تخضع السجون وأماكن الاحتجاز للإشراف القضائي، ويحظر فيها كل ما ينافي كرامة الإنسان، أو يعرض صحته للخطر (مادة 56).

   وبالإضافة إلى ضمانات حقوق الإنسان والعدالة الاقتصادية التي يُقرها الدستور، تنص المادة 93 على التزام الدولة «بالاتفاقيات والعهود والمواثيق الدولية لحقوق الإنسان التي تصدق عليها مصر، وتصبح لها قوة القانون بعد نشرها وفقًا للأوضاع المقررة».

2. العهد الدولي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، والذي صدّقت عليه مصر عام 1989[6]، ومن ثم أصبحت ملتزمة به، ويشمل عددًا من المواد التي تعتبر استخدام هيئة السجون المصرية للكانتين انتهاكًا لواجب مصر في احترام وحماية حقوق الجميع في عدم مواجهة الجوع:

   مادة 11، فقرة 1 تنص على: «تقر الدول الأطراف في هذا العهد بحق كل شخص في مستوى معيشي كاف له ولأسرته، يوفر ما يفي بحاجتهم من الغذاء والكساء والمأوى، وبحقه في تحسين متواصل لظروفه المعيشية. وتتعهد الدول الأطراف باتخاذ التدابير اللازمة لإنفاذ هذا الحق، معترفة في هذا الصدد بالأهمية الأساسية للتعاون الدولي القائم على الارتضاء الحر».

   التعليق العام رقم 12 المتعلق بـ«الحق في الغذاء الكافي» (المادة 11 من العهد الدولي) والصادر عن اللجنة المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية[7] يؤكد على أن مشكلة الجوع هي إحدى مشاكل العدالة الهيكلية بشكل أساسي: «جذور مشكلة الجوع وسوء التغذية لا تكمن بالأساس في الافتقار إلى الأغذية بل تكمن في حرمان قطاعات كبيرة من السكان في العالم من سبيل الحصول على الغذاء المتوفر لأسباب منها الفقر» (فقرة 5).

   يوضح التعليق العام أن إمكانية الوصول إلى الغذاء تشمل إمكانية وصول اقتصادية ومادية: تتطلب الأخيرة أن تكون «التكاليف المالية والشخصية أو الأسرية التي ترتبط باقتناء الأغذية من أجل تأمين نظام غذائي كاف يلزم أن تكون

6- العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، اعتمد وعرض للتوقيع والتصديق والانضمام بموجب قرار الجمعية العامة ، للأمم المتحدة 2200 ألف (د21-) المؤرخ في 16 كانون الأول/ديسمبر 1966، تاريخ بدء النفاذ: 3 كانون الثاني/يناير 1976، وفقا للمادة 27، المادة (12) وصدقت مصر على العهد في 1982.

7- العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، اعتمد وعرض للتوقيع والتصديق والانضمام بموجب قرار الجمعية العامة ، للأمم المتحدة 2200 ألف (د21-) المؤرخ في 16 كانون الأول/ديسمبر 1966، تاريخ بدء النفاذ: 3 كانون الثاني/يناير 1976، وفقا للمادة 27، المادة (12) وصدقت مصر على العهد في 1982.

بالمستوى الذي لا يهدد الوفاء بالاحتياجات الأساسية الأخرى» (فقرة 13). إضافة إلى هذا، يؤكد التعليق (فقرة 15) على التزام الدولة بـ:

- الالتزام باحترام (الحق في غذاء مناسب) يستلزم من الدول الأطراف ألا تتخذ أي تدابير تسفر عن الحؤول دونه.
- احترام السبيل المتوفر للحصول على الغذاء المناسب يستلزم من الدول الأطراف ألا تتخذ أي تدابير تسفر عن الحؤول دونه.
- تتخذ الدولة التدابير لضمان عدم قيام أفراد أو شركات بحرمان الأفراد من الحصول على الغذاء المناسب.
- تشارك الدولة بصورة نشطة في الأنشطة المقصود بها إلى أن تعزز وصول الناس إلى موارد ووسائل ضمان مقومات عيشهم بما في ذلك الأمن الغذائي.
- كلما عجز فرد أو جماعة لأسباب خارجة عن نطاق إرادة هذه وذاك عن التمتع بالحق في الغذاء المناسب بالوسائل المتاحة للفرد أو الجماعة، يقع على عاتق الدول الالتزام بأن تفي بذلك الحق مباشرة.

ويستمر هذا التعليق العام في التركيز على أن كافة حقوق الإنسان «بما فيها القضاء على الفقر وضمان معيشة مرضية للجميع» تمثل ضرورة لحوكمة رشيدة (فقرة 23)، وأن «القصور عن تنظيم أنشطة الأفراد أو الجماعات على النحو الذي يمنعهم من انتهاك حق الغير في الغذاء» يمثل انتهاكًا للعهد (فقرة 19). ومن هذا يستنتج أنه «يحق لجميع ضحايا مثل هذه الانتهاكات الحصول على تعويض مناسب قد يتخذ شكل إعادة الحالة إلى ما كانت عليه، أو التعويض أو الترضية أو تقديم ضمانات بعدم التكرار» (فقرة 32).

ويحدد التعليق العام رقم 20 المتعلق بـ»عدم التمييز في الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية» (الفقرة 2 من المادة 2 من العهد الدولي)[8] : تفاصيل عن اتفاق الدول المعنية على الالتزام بهذه الحقوق دون تمييز من أي نوع ضد المجموعات المهمشة والضعيفة ومن بينها المساجين (فقرة 27).

3 - العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية والذي صدّقت عليه مصر عام 1982[9]، وبالتالي أصبحت ملتزمة به، في المادة رقم 10 فقرة واحد من العهد الدولي: تنص لجنة حقوق الإنسان في تعليقها العام رقم 21 المتعلق بـ»المعاملة الإنسانية للأشخاص المحرومين من حريتهم على أنه «المنع لا يشمل فقط علاج الأفراد المحرومين من حريتهم بما يتناقض مع المادة 7، بما فيها إجراء التجارب الطبية والعلمية، وإنما أيضًا لا يجوز تعريضهم لأي صعوبات أو عوائق أخرى إلى جانب الحرمان من حريتهم».[10]

8- اللجنة المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية (CESCR)، تعليق عام رقم 20: عدم التمييز في الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية (الفقرة 2 من المادة 2 من العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية)، 2 يوليو 2009، متوافر بالعربية هنا:
http://www.refworld.org/cgi-bin/texis/vtx/rwmain/opendocpdf.pdf?reldoc=y&docid=4ae049812

9- العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية (ICCPR)، والذي تم تبنيه في 16 ديسمبر 1966، الجمعية العامة، قرار رقم 2200A، دخل حيز التنفيذ في 23 مارس 1976، صدّقت عليه مصر في عام 1982.

10- من التعليق العام رقم 21 على المادة: تبنته الجلسة 33 للجنة حقوق الإنسان [وتستبدل تعليق عام 9 فيما يخص معاملة الأفراد المحرومين من حريتهم]. لجنة حقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة، متوافر هنا:
http://www.refworld.org/docid/453883fb11.html

تحدد مادة 27 من الدستور مسؤولية الدولة للسعي من أجل القضاء على الفقر. و لكن النظام المتبع في السجن يعمل على العكس تمامًا مما يدفع المساجين إلى اللجوء إلى أسعار الكانتين المرتفعة في علاقة اقتصادية استغلالية في غياب أي مصادر أخرى لطعام صالح للتناول والاحتياجات الأساسية الأخرى.

بالإضافة إلى ذلك ، فإن منع الزيارات والتجريدات (تفتيش الزنازين والذي تُصادر فيه معظم مقتنيات المساجين والتي لا يتم إرجاعها على الأغلب) المتكررة والتي تحدث بشكل منتظم في سجن «العقرب» تعد أحد أشكال العقاب الجماعي الذي تمنعه القواعد النموذجية الدنيا لمعاملة السجناء الخاصة بالأمم المتحدة (قواعد نيلسون مانديلا). تنص فقرة 43 من قواعد مانديلا على أنه «لا يجوز بأي حال من الأحوال أن تصل القيود أو الجزاءات التأديبية إلى حد التعذيب أو غيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة» كما تمنع ممارسات تشمل «العقاب البدني أو خفض كمية ما يقدّم للسجن من الطعام أو مياه الشرب».

يقدم الفصل الأول خلفية عامة حول التأثير الاقتصادي لقرض صندوق النقد الدولي داخل السجون عبر تتبع تاريخ التقشف داخل السجون محليًّا وعالميًّا (وتسليع احتياجات المساجين الأساسية لصالح أرباح السجن).

أما الفصل الثاني فهو عبارة عن خلفية عن سجن العقرب والانتهاكات الحالية في السجن وتاريخها.

بينما يحيد الفصل الثالث عن الأدبيات الموجودة عن سجن العقرب ويركز على الاستغلال الاقتصادي والتأكيد على أن الاستغلال الاقتصادي داخل السجن- والذي يشكل أحد جوانب الانتهاكات التي يمارسها مسؤولو السجن- يرقى إلى ما يمكن وصفه بسياسات الإفقار المتعمد من قبل وزارة الداخلية ضد سجناء العقرب. وعبر التركيز على حالة الكانتين في سجن «العقرب»، يخلص البحث إلى توصيات لإنهاء الاستغلال الاقتصادي داخل «العقرب» واعتماد ضمانات قانونية لمنع وزارة الداخلية من الاستمرار في الممارسات المماثلة من إفقار المساجين وتجريدهم من مقتنياتهم داخل السجون الأخرى.

الفصل الأول:
تضخم مزدوج: تقشف السجون بعد قرض صندوق النقد الدولي

هناك ما قبل «نوفمبر 2016» وما بعده في مصر، هذا هو التغير الزمني الذي عايش الناس من خلاله الإعلان الرسمي عن قرض صندوق النقد الدولي بقيمة 12 مليار دولار إلى مصر، بكل التبعات التي تسبب فيها ومن بينها انخفاض قيمة الجنيه المصري إلى النصف. تسببت السياسات الجديدة التي أملاها صندوق النقد و تبنتها الحكومة في موجة تضخمية وصلت إلى 33.1% في فبراير 2017 مقارنة بـ 16% تقريبًا في سبتمبر من العام الذي سبقه، تبعتها موجة ثانية وصلت إلى 35.2% في يوليو 2017.

الأرقام في العمود الثاني تعكس نسبة الزيادة في أسعار بعض السلع الأساسية بين يوليو 2016 ويوليو 2017 (شهد يوليو 2017 أعلى مستوى للتضخم في الشهور التي تلت تنفيذ إجراءات التقشف التي أقرها قرض صندوق النقد الدولي إلى مصر في 2016[11]). العمود الأخير يمثل تقديرًا لتأثر أسعار السلع في الكانتين (والتي كانت تباع بضعف أو ثلاثة أضعاف سعرها في السوق خارج السجن قبل نوفمبر 2016) بالتضخم الذي تسببت فيه حزمة السياسات المصاحبة لقرض صندوق النقد الدولي.

السلعة	نسبة الزيادة في الأسعار بين يوليو 2016 ويوليو 2017	تقدير لنسبة الزيادة في الأسعار داخل السجن بين يوليو 2016 ويوليو 2017 (مع الأخذ في الاعتبار أن أسعار الكانتين الباهظة أساسًا)*
السكر والحلويات	56.1%	281.1%
زيت الطهي	58.2%	283.2%
دجاج	23.7%	248.7%
حبوب (أرز وخلافه)	19.5%	244.5%
برتقال	89.8%	314.8%
سجائر محلية**	46%	**

11- الجهاز المركزي للتعبئة والإحصاء، «نشرة مؤشر أسعار المستهلك يوليو 2017».

* هذه النسب تقديرية في ظل غياب أسعار رسمية للكانتين، والتي لا تتوفر علنًا، اعتمادًا على شهادات المساجين بأن الأسعار العامة كانت على الأقل ضعف ـأو في بعض الأحيان ثلاثة أضعافـ الأسعار في السوق قبل تعويم الجنيه بكثير. على سبيل المثال، من ضمن الأسعار التي أُخبر عنها في المقابلات كان أن سعر ثمرة واحدة من البرتقال تُباع بسعر كيلو جرام كامل (ثلاثة جنيهات قبل التعويم). إذا كان كيلو جرام البرتقال يحتوي على ثلاث أو أربع ثمرات متوسطة الحجم، يعني هذا أن نسبة التضخم الموجود في الكانتين قبل التعويم تبلغ 350%. سعر آخر لوجبة غداء تحتوي على ربع دجاجة مع بعض الأرز والخضار يبلغ 60 جنيهًا في وقت (بين 2015 و 2016) كان يمكنك شراء وجبة مماثلة في مطعم معقول بسعر 30 جنيهًا أو أقل من نصف السعر (نسبة تضخم 100%)، أو حتى تكلفة أقل من هذا إذا طبخت العائلات هذه الوجبة في المنزل. لهذا فإن الأرقام المطروحة حُسبت باستخدام متوسط نسبة 225% كمعدل نسبة تضخم قائمة في السجن قبل التعويم مضافًا إليه التضخم الناتج عن قرض صندوق النقد الدولي.

** حيث ترتفع أسعار السجائر خارج السجن، يرتفع سعر العملة غير الرسمية داخل السجن أيضًا.

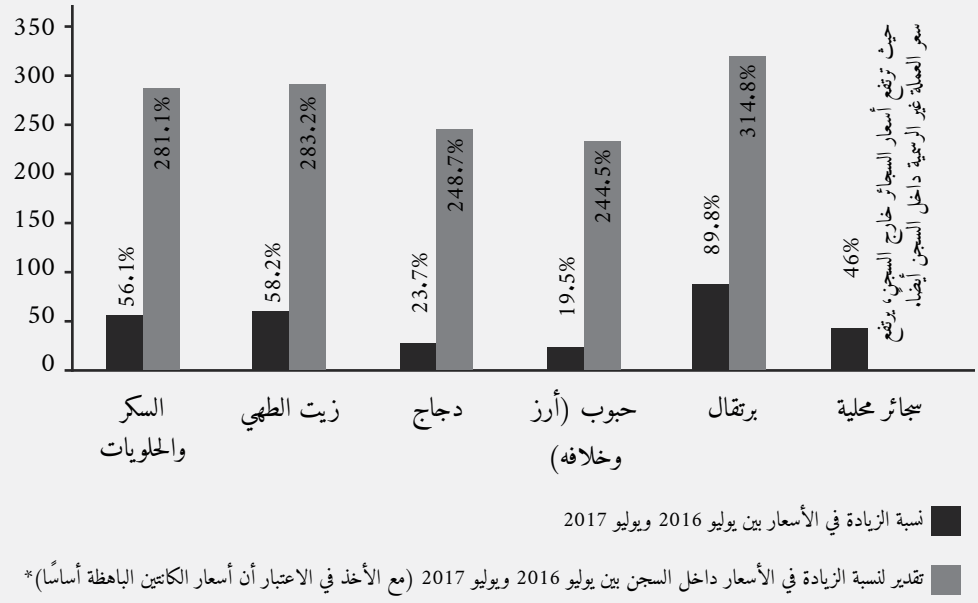

تؤكد الشهادات أن المساجين يعيشون في حالة تضخم اقتصادي منذ وقت طويل حتى من قبل قرض صندوق النقد الدولي، والذي تسبب في سوء حالة عدم اليقين الاقتصادية، لكن هذا ليس جديدًا. وعانى المساجين منذ نوفمبر 2016 وما تلاها كلحظة زمنية تكشف فيها التضخم المزدوج. يتضح العبء الكبير للاستغلال المالي للمساجين في شهادة أحد أفراد عائلة أحد المساجين، حيث اعتبرت أن وجود زوجها في السجن يعني أنه «بدل ما كنتي فاتحة بيت واحد بقيتي بتصرفي على بيتين»[12]. هذه الشهادات لا يمكن قصرها على ما قبل وما بعد نوفمبر 2016، ولكن يجب النظر فيها في سياق تاريخ أوسع لاقتصاديات السجن، في مصر أو خارجها.

12- مقابلة المبادرة المصرية للحقوق الشخصية في سبتمبر 2017 مع سارة الألفي، زوجة أحمد سليمان المسجون حاليًا في سجن «العقرب» منذ مايو 2015.

موجز تاريخ تقشف السجن

للحديث عن نوفمبر 2016 كما تم معايشته داخل السجون، يجب تتبع علاقة هذا التضخم والتغير المفاجئ في المستوى المعيشي بالتغير الدولي تجاه سياسات الإنفاق العام والميل المتزايد نحو التقشف في الثمانينيات والتسعينيات. خلال هذه الفترة، تحولت الحكومات (أو أُجبرت بواسطة صندوق النقد الدولي في بعض الأحيان[13]) تجاه نموذج نيوليبرالي في تخصيص الميزانية، اعتمادًا على تنفيذ سلسلة من الإجراءات التقشفية نتج عنها تدهور الخدمات الاجتماعية. إجراءات التقشف تلك صارت جزء لا يتجزأ من توجه شائع في السياسات العامة طال التأمين الصحي والضمان الاجتماعي والتعليم و السجون (كما يستكشف هذا البحث).

قد يكون الحديث عن التقشف في السجون، خاصة في السياق المصري، استثناءً من إعادة الهيكلة الاقتصادية لقطاعات أخرى مثل الرعاية الصحية والتعليم. ينفرد السجن في هذا بمعنى أنه لا يمكن الحديث حقًّا عن «تدهور» شروط الطعام والحصول على رعاية صحية داخل السجون في العقود الماضية، ظروف السجن في مصر متدهورة في الأصل.[14] مهد التوسع في الكانتين الطريق لظروف معيشية (أساسية) أفضل نسبيًّا، لكن فقط لمن يستطيع تحمل ثمنها، وبتكلفة مادية ومعنوية كبيرة. وأدى تراجع إدارات السجون عن شروط الخدمة السيئة أصلًا (بينما يمثل انتهاكًا لقرارات وزير الداخلية رقم 1998/691 والذي استبدل بالقرار رقم 2017/468) إلى اعتبار الكانتين بديلًا عن التطوير والالتزام بشروط القانون، وهو البديل الذي تزداد تكلفته يوما بعد يوم.

وبديلًا من تحسين ظروف السجن، أُلقي العبء على كاهل المساجين. تتجاهل إدارة السجن القانون الذي يحتم عليها في الحقيقة توفير هذه الخدمات. بتعبير آخر، بينما تقلص مؤسسات الدولة ميزانياتها، وتعيد توجيه نفسها تجاه الخصخصة والربح الخاص، يقع عبء تمويل هذه المؤسسات المتعطشة للربح على الأفراد.

13- ناعومي كلاين (2007)، عقيدة الصدمة: صعود رأسمالية الكوارث ص10-11. عن المطالب الثلاثة المسجلة، والتي غالبًا ما يتم فرضها كشروط لقروض صندوق النقد الدولي، «الخصخصة، تفكيك البيروقراطية، وخفض الإنفاق على التضامن والتأمين الاجتماعي».

14- كان هذا هو القرار الذي سبق قرار وزير الداخلية رقم 2017/468 والذي يقدم تفصيلًا لكل وجبات الطعام التي يجب على إدارة السجن توفيرها للمساجين.

منذ 2013، توسعت صناعة السجون بمعدل كبير مقارنة بالسنوات التي سبقته. شيدت الحكومة المصرية أو أعلنت عن خطط لتشييد ما لا يقل عن 14 سجنًا جديدًا خلال الفترة بين -2013 2015[15] ومن بينها سجن جديد شديد الحراسة في مجمع سجون طرة في 2014[16]. يزدحم سجن «العقرب» الآن بمساجين «أمنيين» تعتبرهم الدولة خطرًا عليها. وذلك للتكيف مع معدلات الحبس المتزايدة التي يقوم بها النظام للمساجين السياسيين وسط موجات من القمع استهدفت الأصوات المعارضة كما استهدفت المشتبه بهم في قضايا العنف السياسي، كما أنها ابتلعت أيضًا قطاعات أخرى من المجتمع بشكل عشوائي وخصوصًا بين الشباب دون تفرقة تقريبًا. كل هذا، وفي ظروف تُهمل فيها حقوق الإنسان، ولا يلتفت إلى الشكاوى القانونية التي يقدمها المساجين في الغالب، يقلق المساجين من أن يتحولوا إلى مموّلين لتوسع مجمع صناعة السجن إذا أرادوا الحصول على وجبات ملائمة(فقط إذا كانوا يستطيعون تحمل ثمنها) يُترك هؤلاء الذين لا يستطيعون لمعاناة سوء التغذية والجوع في هدوء خلف القضبان دون أي دفاع عن حقوقهم.

لا بديل عن الدفع: السلب والفقر المختلق

تؤكد المقابلات مع عائلات مساجين حاليين أن الطريق الوحيد للمساجين كي يحصلوا على طعام لائق وملابس هو تمويل المدة التي يقضونها داخل السجن بأنفسهم. أحد الطرق الشائعة التي يتم بها هذا عبر الأقارب الذين يحضرون وجبات ساخنة، وملابس، ومستلزمات صحية لذويهم أثناء الزيارة مرة كل أسبوع للمحبوسين احتياطيًّا، ومرة كل 15 يومًا للمحكوم عليهم. بحسب المادتين 60 من لائحة تنظيم السجون و 38 من قانون تنظيم السجون بالترتيب. تسمح بعض إدارات السجون لعائلات المساجين بزيارة «طبلية» مرة كل أسبوع، حيث يُسمح لهم بترك طعام وملابس وأدوية مع حراس السجن لتوصيلها إلى ذويهم[17]. مع هذا، يستحيل على فرد واحد من العائلة حمل كل شيء قد يحتاجه المسجون لمدة أسبوع أو أسبوعين في زيارة واحدة. لهذا السبب، وعبر عقود، تطوّرت الشبكات من أقارب المحبوسين السياسيين والنشطاء المهتمين لخلق نظام زيارات «إعاشة» دوّارة للتأكد من أن العدد الأكبر من الأقارب يزور المساجين في زنزانة معينة أو عنبر معين كل أسبوع لتوفير وجبات مطبوخة للجميع.

15- المبادرة المصرية للحقوق الشخصية (مارس 2017). لماذا تبني الدولة سجونًا جديدة؟ متوفر على الإنترنت

16- قرار وزير الداخلية 4073 لسنة 2014 بإنشاء سجن طرة شديد الحراسة 2.

17- تسمح بعض إدارات السجون بزيارة طبلية مرة كل أسبوع حيث لا يُسمح للعائلات برؤية ذويهم ولكن فقط توصيل طعام وملابس وأدوية وتركها مع حراس السجن لتوصيلها إلى ذويهم، على الرغم من أن اللائحة تخلو من أي تنظيم لهذا النوع من الزيارات.

لكن حتى داخل هذا النظام، يعتمد المساجين على الكانتين لعدد من الأسباب:

(1) حين ينفد الطعام الذي يحضره الأقارب.

(2) بسبب ممارسات التغريب، أو للسبب الأهم وهو أن بعض العائلات لا تستطيع تحمل زيارة ذويهم المحبوسين بدنيًّا أو اقتصاديًّا.[18] وبعض المساجين ليس لديه أقارب على الإطلاق. يُجبر هؤلاء على تناول أي طعام يُمنح لهم من زيارات الآخرين وطعام الكانتين حين يقدرون على دفع ثمنه، وكلاهما بديل عن الطعام غير الكافي (والفاسد والمثير للمرض في بعض الأحيان طبقًا لشهادات عدد من أقارب المساجين في «العقرب» وسجن المنيا شديد الحراسة و «الأبعدية») والذي توفره إدارة السجن مجانًا. هناك عائلات أخرى لا تستطيع مغادرة أعمالها على سبيل المثال ولهذا يعتمدون على الكانتين إذا كانوا لا يستطيعون الالتزام بزيارة منتظمة. الحالات الأخرى التي يضطر فيها المساجين إلى الاعتماد على الكانتين:

(3) حين تمنع إدارة السجن أفراد العائلات من إحضار طعام أثناء الزيارات وهو ما يجبر المساجين على الشراء من الكانتين.

(4) حين تُمنع الزيارة عن مساجين محددين في سجن محدد، وهو ما سنغطيه بالتفصيل في الفصل الثالث.

تعود الشكاوى الأرشيفية إلى أواخر التسعينيات على الأقل، وتكشف الوثائق عن هذا الاعتماد والاستغلال الاقتصادي الذي تسبب فيه الكانتين: كيف أصبح ملجأ لا بديل منه لبعض المساجين لتحسين ظروف حياتهم بعض الشيء بينما تجني السجون أرباحًا منه. يصف تقرير[19] يوثّق الشكاوى من حالة الطعام السيئة في سجن وادي النطرون عام 1999 كالتالي:

«يلاحظ المركز ببالغ الأسف عدم كفاية كمية الطعام التي تقدمها إدارة السجن لإشباع احتياجات المعتقلين. كما أوردت المعلومات ما يفيد عدم صلاحية الطعام المقدم حيث لا يتم إنضاجه بشكل كافٍ علاوة على أنه مملوء بالشوائب

18- هذه الممارسة تنتهك القاعدة 59 من قواعد نيلسون مانديلا والتي تنص على أنه «يوزّع السجناء قدر المستطاع على سجون قريبة من منازلهم أو أماكن إعادة تأهيلهم اجتماعيًّا».

19- مركز حقوق الإنسان لمساعدة السجناء (1999). داخل سجن وادي النطرون. [وصل عبر بريد إلكتروني أرسله موظف سابق إلى المبادرة المصرية للحقوق الشخصية، نسخة من البحث في الملحقات: مادة 5 ب].

والسوس، كما أنه يقدم بطريقة مقززة حيث يوزع بدلو غير نظيف بواسطة أحد الجنائيين، بالإضافة إلى انقطاع المياه أغلب ساعات النهار وإذا توفرت فلا توجد أوعية للاحتفاظ بها».

تقرير آخر من مزرعة طرة عام 1998[20] يعيد التأكيد على أن طعام السجن لم يكن ملائمًا أو كافيًا، مفصلًا الحاجة لتحمل كل شخص نفقة طعامه في السجن والتي نتجت عن هذا الوضع:

«طعام السجن لا يجد رغبة من أي نزيل في أن يقترب إليه وذلك نظرا لطبيعة وشكل الطعام، ويعيش النزلاء داخل سجن المزرعة على نفقتهم الخاصة بأن يأكلوا ويشربوا من خارج السجن، ولكن من لا يقدر على شراء الأطعمة من الخارج نظراً لفقر إمكانياته فعليه أن يلجأ إلى طعام السجن، أو أن يتجه إلى خدمة ميسوري الحال داخل السجن فيعيش على نفقته ويخدمه نظير السجائر ـ الشاي ـ الأكل».

اشتكى عدد من أعضاء عائلات المساجين من أن الكانتين يمارس احتكارًا لا يمكن تجنبه على المساجين. حين ترتفع أسعار المواد الغذائية، تشعر عائلات المساجين في الأغلب ـونتيجة للأسباب المختلفة التي ذُكرت آنفاـ بقلة الحيلة بصدد أي خيار سوى الدفع لهم ببساطة: «يا هتدفع، يا هتدفع»، كما تصف آية علاء حسني، قريبة أحد المساجين في العقرب. تحدث المسجون السابق أحمد ناجي عن أحد الأمثلة خلال حبسه في سجن مزرعة طرة، حيث حاول مساجين آخرون تحدي ارتفاع الأسعار قضائيًّا بعد قرض صندوق النقد الدولي[21] لكن دون جدوى. بحسب وصف سارة الألفي، زوجة أحمد أمين سليمان المسجون في «العقرب»، ودي مصاريف تانية بقى ما لهاش حل يعني. تطلع لك من تحت الارض. وهوه في الآخر مسجون فإنتي لازم توفريها له»[22].

المؤكد أن درجة الاعتماد على الكانتين أو العجز أمامه تختلف من سجن إلى آخر كما تأكد سابقًا. ومع ذلك، يظل الكانتين كيانًا يؤثر على معظم السجناء بدرجة ما في حياتهم اليومية، وعبء اقتصادي كبير تتحمله عائلاتهم التي تحمل الأسعار الباهظة للكانتين. وأما بالنسبة إلى من لا يستطيع تحمل هذه الأسعار، فيظل الكانتين كيانًا يطبع هذا الوضع الذي يضمن عدم قدرتهم على شراء ما ينبغي أن يُمنح لهم كأحد حقوقهم.

20- مركز حقوق الإنسان لمساعدة السجناء (1998). داخل سجن الخمس نجوم: تقرير مركز حقوق الإنسان لمساعدة السجناء.

21- طبقًا لأحمد ناجي، حرر المساجين شكوى أشاروا فيها إلى وثيقة لائحية والتي تتاح لمن هم داخل السجن فقط، وبها أجزاء تخص أسعار الكانتين. مع هذا، وفي لوائح السجون المتوافرة علنًا، لا يوجد في القانون ما يختص بالمعاملات المالية سواء عبر مشتريات الكانتين أو وجبات الكافيتريا.

22- مقابلة المبادرة المصرية للحقوق الشخصية في سبتمبر 2017 مع سارة الألفي، زوجة أحمد سليمان المسجون حاليًّا في سجن «العقرب» منذ مايو 2015.

الفصل الثاني:
سجن «العقرب» كمثال

«متصمم على إن إللي يخشه ما يرجعش منه إلا ميت. إتصمم للسياسيين.»

اللواء إبراهيم عبد الغفار، مأمور سجن «العقرب» الأسبق من مقابلة تلفزيونية عام 2012 [23]

شديد الحراسة كاستثناء

أنشئ «العقرب» بموجب قرار وزير الداخلية رقم 4291 عام 1993 كسجن عام شديد الحراسة[24]. يحدد القرار أن السجن يودع به «المسجونين الخطرين» ورغم هذا، لا يوجد في لوائح السجون ما يحدد معاملة خاصة (مختلفة عن تلك التي تحددها لوائح السجون العامة القائمة) لمساجين شديد الحراسة. وتقدر تصريحات إعلامية لمسؤولي وزارة الداخلية سعة السجن بين 1000-1500 مسجون[25].

تحمل الفترة التي أنشئ فيها سجن «العقرب» (صُرح بالإنشاء في 1991، وتم الانتهاء منه وافتتاحه في 1993)[26] تشابهات عديدة مع اللحظة الراهنة التي تلت إعادة إعلان حالة الطوارئ بعد اغتيال الرئيس أنور السادت واستمرار العنف المرتبط بالجماعات الإسلامية، احتجزت الدولة آلاف من المسلحين المشتبه بهم إداريًّا كـ«معتقلين « وذلك في ظل سريان قانون الطوارئ وقبل الحكم بعدم دستورية نص المادة التي كانت تبيح الاعتقال الإداري به طوال سنوات دون محاكمات تحت حجة «الاحتجاز الوقائي»[27]. وإن كان السياق الحالي مختلفا من حيث حدة العنف والعدد المتزايد للقضايا المتعلقة بمكافحة الإرهاب والقضايا الأخرى ذات الطابع السياسي وأعداد المدانين في النوعين.

23- يحيى معروف (1 مارس، 2012) معاناة الإسلاميين في سجون مبارك ولقاء اللواء إبراهيم عبدالغفار مأمور سجن العقرب على قناة الحياة [ملف فديو]. متاح على الإنترنت.

24- انظر ملحق رقم ٥- و

25- على سبيل المثال، يسري البدري وعصام أبو سديرة. «اللواء مصطفى باز مساعد وزير الداخلية لقطاع السجون يتحدث عن «مساجين الإخوان» و«تهديدات الاقتحام»: رموز «الجماعة» مطيعون.. وينفذون التعليمات بـ«حذافيرها»». المصري اليوم. موجود على الإنترنت.

26- قرار وزير الداخلية رقم 4291 لسنة 1993

27- هيومان رايتس واتش (سبتمبر 2016): حياة القبور: انتهاكات سجن «العقرب» في مصر. متوفر على الإنترنت.

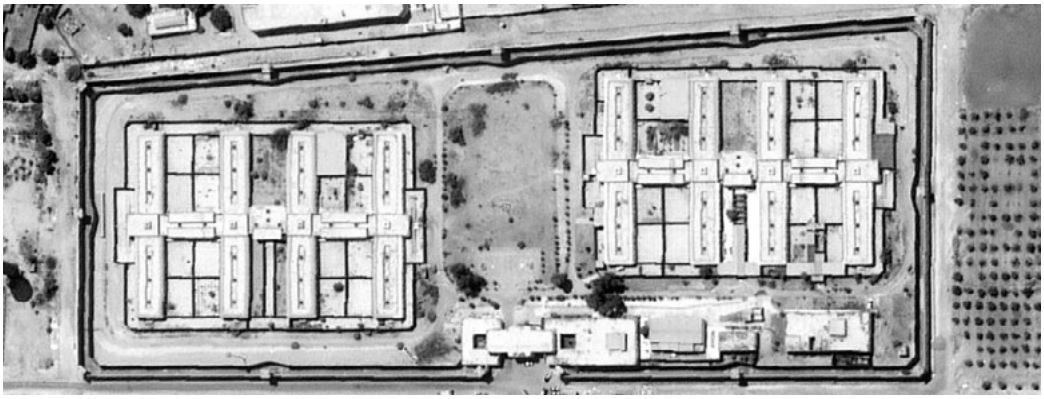

يتكون مجموع سجون طرة من سبعة سجون على الأقل: ليمان طرة (1885)[28]، مزرعة طرة (1908)[29]، استقبال طرة (1989)[30]، ملحق طرة (1989)[31]، شديد الحراسة المعروف باسم «العقرب» (1993)[32]، شديد الحراسة 2 (2014)[33] ملحق الزراعة (1965).

يتكون التصميم المعماري للسجن من أربعة قطاعات على شكل حرف H، يتكون كل منها من 80 زنزانة (بإجمالي 320 زنزانة في السجن كله) تبلغ أبعادها 5.2 متر طولًا، 2 متر عرضًا، 3 متر ارتفاعًا، وفي كل زنزانة نافذة أبعادها 90 سم في 80 سم وتطل على ممر له سقف حديدي. ولا تحصل الزنازين على ضوء شمس مباشر[34]. وليس لدينا معلومات رسمية عن القدرة الاستيعابية لسجن العقرب حيث أن المعلومات المتاحة رسميًّا عن القدرة الاستيعابية في السجون المصرية هي عن عشرين سجنا فقط وذلك بما ورد في قرار وزير الداخلية رقم 12299 لسنة 1999 ليس من بينها سجن العقرب، وما نستطيع قوله عن القدرة الاستيعابية لسجن العقرب جاء من خلال بعض التصريحات لمسئولين سابقين في السجن. ويقول بعض المسئولين السابقين إن سجن العقرب أُعد لاستيعاب 1000 مسجون، بينما يقول مساعد وزير الداخلية لقطاع السجون السابق اللواء مصطفى باز في مقابلة صحفية إن السجن صُمم لاستيعاب 1500 مسجون[35]. ووصف اللواء مصطفى باز أن «تقسيمات السجن من الداخل تمنع الالتقاء بين السجناء، حتى نزلاء الحجرات المتجاورة لا يلتقون معًا»[36].

28- تأسس بواسطة وزارة الخديوي توفيق باشا: قرار وزير الداخلية لتخصيص سلطة سجن طرة مسؤولية المحكوم عليهم بالأشغال الشاقة، 14 إبريل 1885. وقرار وزير الداخلية 1299 لسنة 1999 بإعادة تخصيص مواقع سجن طرة القائمة.

29- أُنشأ في عهد حكومة الخديوي الأخير: هيومان رايتس واتش: حياة القبور: انتهاكات سجن «العقرب» في مصر. متوافر على الإنترنت. وقرار وزير الداخلية 1299 لسنة 1999 بإعادة تخصيص مواقع سجن طرة القائمة.

30- تأسس بقرار من وزير داخلية مبارك: قرار وزير الداخلية رقم 912 لسنة 1989 بإنشاء سجن استقبال طرة العام.

31- تأسس بقرار من وزير داخلية مبارك: قرار وزير الداخلية رقم 914 لسنة 1989 بإنشاء سجن ملحق طرة العام.

32- تأسس بقرار من وزير داخلية مبارك: قرار وزير الداخلية رقم 3233 لسنة 1991 بإنشاء سجن طرة شديد الحراسة.

33- تأسس بقرار من وزير داخلية مبارك: قرار وزير الداخلية رقم 4073 لسنة 2014 بإنشاء سجن طرة شديد الحراسة 2.

34- المبادرة المصرية للحقوق الشخصية (إبريل 2016). سجن «العقرب» سجن العقاب الجماعي: انتهاك حق الزيارة يهدد سلامة السجناء. متوافر على الإنترنت.

35- يسري البدري وعصام أبو سديرة. (٤ أغسطس, 2014) «اللواء مصطفى باز مساعد وزير الداخلية لقطاع السجون يتحدث عن «مساجين الإخوان» و«تهديدات الاقتحام»: رموز «الجماعة» مطيعون.. وينفذون التعليمات بـ«حذافيرها»». المصري اليوم. موجود على الإنترنت.

36- المصدر السابق.

في 2012، وصف اللواء إبراهيم عبد الغفار، مأمور سجن «العقرب» الأسبق، المنشأة بأنها «صُممت بطريقة بحيث أن من يدخل لن يخرج سوى ميتًا».[37]

تحدد المواد 55 و 56 من الدستور المصري أهداف نظام السجن المصري كـ«دار إصلاح وتأهيل»:

المادة 55

كل من يقبض عليه، أو يحبس، أو تقيد حريته تجب معاملته بما يحفظ عليه كرامته، ولا يجوز تعذيبه، ولا ترهيبه، ولا إكراهه، ولا إيذاؤه بدنيًا أو معنويًا، ولا يكون حجزه، أو حبسه إلا فى أماكن مخصصة لذلك لائقة إنسانيًا وصحيًا، وتلتزم الدولة بتوفير وسائل الإتاحة للأشخاص ذوي الإعاقة. • مخالفة شيء من ذلك جريمة يعاقب مرتكبها وفقا للقانون. وللمتهم حق الصمت. وكل قول يثبت أنه صدر من محتجز تحت وطأة شيء مما تقدم، أو التهديد بشيء منه، يهدر ولا يعول عليه.

المادة 56

السجن دار إصلاح وتأهيل. تخضع السجون وأماكن الاحتجاز للإشراف القضائي، ويحظر فيها كل ما ينافي كرامة الإنسان، أو يعرض صحته للخطر وينظم القانون أحكام إصلاح وتأهيل المحكوم عليهم، وتيسير سبل الحياة الكريمة لهم بعد الإفراج عنهم.

بينما تمنع المادة 56 الممارسات التي تنتهك كرامة الإنسان أو تعرض صحته للخطر، كما تحدد أن السجون ومراكز الاحتجاز تخضع للإشراف القضائي، يوضح التعليق العام رقم 20 (من 2009)[38] المتعلق بـ«عدم التمييز في الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية» (الفقرة 2 من المادة 2 من العهد الدولي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية) أن الدول الأطراف في العهد ستتعامل «دون تمييز من أي نوع» مع المجموعات الضعيفة والمهمشة ومن بينها المساجين (فقرة 27 من التعليق العام). تنص القاعدة رقم 43 من قواعد نيلسون مانديلا على أنه «لا يجوز إخضاع أي شخص يتعرض لأي شكل من أشكال الاحتجاز أو السجن للتعذيب أو غيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة»، كما تمنع ممارسات مثل «العقاب البدني أو خفض ما يقدم للسجين من طعام أو مياه الشرب»، و«العقاب الجماعي».

37- يحيى معروف (1 مارس، 2012) معاناة الإسلاميين في سجون مبارك ولقاء اللواء إبراهيم عبدالغفار مأمور سجن العقرب على قناة الحياة [ملف فديو]. موجود على الإنترنت.

38- اللجنة المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، التعليق العام رقم 20 عدم التمييز في الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية (الفقرة 2 من المادة 2 من العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية) الدورة الثانية والأربعون جنيف، 4-22 أيار/مايو 2009، البند 3 من جدول الأعمال، ، متوافر هنا

التضييق على الزيارات

في بداية عام 2014 حسب شهادات الأهالي، ثبتت سلطات السجن حاجزًا زجاجيًّا[39] داخل حجرة الزيارة، من قبل اعتاد المساجين الجلوس مع عائلاتهم والتواصل معهم بشكل مباشر في ساحة الزيارة المعتادة[40] لكن الحائط الجديد يمنع المساجين من ملامسة أفراد عائلاتهم الذين جاءوا لزيارتهم، وبدلًا عن هذا، يمكنهم فقط أن يتواصلوا بأجهزة تليفون على جانبي الحاجز، ما لم يسمح لهم حراس السجن على سبيل الاستثناء بمقابلة قريبهم في حجرة منفصلة حيث يمكنهم رؤيتهم والتواصل معهم بشكل مباشر وبدون حواجز. لاحظ عدد من الأقارب أن حراس السجن يقطعون خطوط التليفون أحيانًا دون إنذار. وتقول سارة الألفي أنها لم تلامس زوجها المحبوس، أحمد أمين سليمان، طوال شهور أثناء زياراتها إلى السجن حتى شاهدته لاحقًا في المحكمة.

كما تحدثت منار طنطاوي، زوجة هشام جعفر، عن الألم الذي يتسبب فيه الحاجز الزجاجي: «و مفيش سلام. يعني الناس كلها كانت بتسلم قبل كده. و ده كان بيهون شوية في الزيارة تأخديه في حضنك و تطبطبي عليه. يطبطب عليكي. بتهوّن شوية. لكن دي كمان مش مسموح بيها.»

منع الزيارة

تنص المادة 38 من قانون السجون المصري على أنه يحق لكل مسجون محكوم عليه بزيارتين شهريًّا ـزيارة كل 15 يومًاـ بينما يحق لكل محبوس احتياطي زيارة واحدة كل أسبوع، وهذا ما تقرره لائحة تنظيم السجون. فيما يخص المعايير الدولية، تنص القاعدة رقم 58 من قواعد نيلسون مانديلا على أنه «يُسمح للسجناء، في ظل الرقابة الضرورية، بالاتصال بأسرتهم وأصدقائهم على فترات منتظمة على النحو التالي: (أ) بالمراسلة كتابةً، وحيثما يكون متاحًا، باستخدام وسائل الاتصال والوسائل الإلكترونية والرقمية وغيرها. (ب) باستقبال الزيارات»[41].

39- MBC مصر (1 يناير 2014) الإعلامي شريف عامر يضع نفسه مكان مساجين سجن المزرعة و العقرب. متوفر على الإنترنت

40- مركز عدالة للحقوق والحريات (نوفمبر 2017): شبابيك: كيف يؤثر التصميم المعماري للسجون على الأوضاع المعيشية والصحية للسجناء؟ متوافر على الإنترنت.

41- القواعد النموذجية الدنيا لمعاملة السجناء الخاصة بالأمم المتحدة (قواعد نيلسون مانديلا) http://www.refworld.org/cgi-bin/texis/vtx/rwmain/opendocpdf.pdf?reldoc=y&docid=5698a3ae4 صفحة 29.

مع هذا، فإن إدارة سجن «العقرب» أصدرت قرارات بمنع كامل ومفتوح للزيارات بشكل متقطع تحت دعوى الأمن أكثر من مرة منذ تاريخ إنشاء السجن. في ديسمبر 1994، أي بعد افتتاح العقرب بأكثر من سنة بقليل، وبعد أربعة شهور من محاولة الاغتيال الفاشلة التي تعرض لها وزير الداخلية وقتها حسن الألفي، حُظرت الزيارة بشكل كامل، سواء من المحامين أو عائلات المساجين في «العقرب»[42]، ورغم أن المحكمة الإدارية قد حكمت أن المنع المفتوح غير مبرر في إبريل 1994[43]، استمرت الداخلية في حظر الزيارة داخل العقرب وتوسع الحظر ليشمل السجون الأخرى كذلك لمدد طويلة.[44]

ومنذ العام 2015 قامت إدارة سجن العقرب بحظر الزيارة عن السجن كله أكثر من مرة. منعت الزيارة من شهر مارس إلى شهر مايو 2015 (انظر الجدول الزمني في القسم التالي) ثم مُنعت الزيارات مرة أخرى خلال رمضان (17 يونيو - 16 يوليو) 2015. ظروف الطعام كانت متدهورة، وفي 29 يونيو، أغلق السجن الكانتين والكافيتريا. تُوفي سبعة من مساجين «العقرب» خلال هذه الفترة[45]. وعلى الرغم من التحسن النسبي بعد زيارة المجلس القومي لحقوق الإنسان في أغسطس[46] والتي تلت عددًا من الوفيات في صيف 2015، يجمع الأقارب على أن ظروف السجن استمرت في التدهور على هيئة طفرات، بحسب تعبير آية علاء حسني[47]: «نتكلم عن السجن و أوضاع السجن السيئة يظبطوا السجن قبل ما الزيارة [للمجلس القومي لحقوق الإنسان] تروح...تروح الزيارة يفضل السجن كويس شوية وبعدين يرجع تاني سيئ جدًّا و نتقفل الزيارة...».

قام على الأقل 32 مسجونًا بين فبراير - مارس 2016[48] وأكثر من 80% من سجناء العقرب في نوفمبر 2017[49] بالإضراب عن الطعام احتجاجًا على الانتهاكات المنهجية التي تمارسها إدارة السجن من بينها الإهمال الطبي ومنع الزيارات والطعام السيئ

42- هيومان رايتس واتش (سبتمبر 2016): حياة القبور: انتهاكات سجن «العقرب» في مصر. متوافر على الإنترنت.
طبقًا لحكم محكمة إدارية انتهى إلى أن حظر الزيارة مفتوح المدة أمر غير مبرر، أُشير إليه في: هيومان رايتس واتش: حياة القبور: انتهاكات سجن «العقرب» في مصر. متوافر على الإنترنت.

43- طبقًا لحكم المحكمة الإدارية الذي انتهى إلى أن حظر الزيارة المفتوح أمر غير مبرر، كما ورد في تقرير هيومان رايتش واتش حياة القبور (راجع التقرير السابق).

44- راجع المصدر السابق.

45- طبقًا لشكاوى قدمها مساجين «العقرب» إلى المجلس القومي لحقوق الإنسان، انظر ملحق رقم 5C.

46- هاجر حسني (3 سبتمبر 2015). زيارة المجلس القومي لحقوق الإنسان ل«العقرب» . . الداخلية «بريئة « والاعتراضات تضرب المجلس. موجود على الإنترنت.

47- مقابلة المبادرة المصرية للحقوق الشخصية في أغسطس 2017 مع آية علاء حسني، زوجة حسن القباني المسجون السابق في سجن «العقرب» بين يناير 2015 وحتى نوفمبر 2017.

48- المبادرة المصرية للحقوق الشخصية (إبريل 2016). سجن «العقرب» العقرب سجن العقاب الجماعي: انتهاك حق الزيارة يهدد سلامة السجناء. متوفر على الإنترنت.

49- الميدل إيست مونيتور (ا نوفمبر 2017): أكثر من 80% من سجناء العقرب مضربون عن الطعام، متوافر أونلاين

وشروط المعيشة. ومنذ صيف 2015، أصبحت «مقبرة العقرب» مصطلحًا متعارفًا عليه بين أقارب المساجين. وفقًا لمنال طنطاوي[50]، زوجة المسجون هشام جعفر:

«هشام كان بيقول لي أنا وأنا في العقرب كنت دائمًا بتشاهد باعتبار إني أنا هاموت في أي لحظة. هشام عنده ضمور في العصب البصري، فمحتاج رعاية خاصة عشان نحافظ على رؤيته وما يفقدهاش خالص. وإحنا بقالنا سنين بنحاول نحافظ عليها...وبعدين يتحط في مكان زي ده، ونطلب إنه هوه يشوف دكتور ويتم إهمال طلباتنا لمدة سنتين (من أكتوبر 2015 إلى يوليو 2017). يتم إهماله طبيًّا طول الفترة ديه وهوه في ظروف حبس سيئة يعني أنا كده بقول إن ده تعمد لإفقاد بصره. مفيش تفسير غير كده.»

تضيف آية علاء حسني أن «الإهمال الطبي والتجويع الممنهج بالذات من ساعة مارس 2015 وفي فترة رمضان 2015 لما منعوا الزيارات و قفلوا الكانتين و قللوا أكل السجن - كل ده عملية قتل ممنهج».

غادرت جثامين ثمانية من المساجين السجن في خلال فترة سنتين فقط (منذ يونيو 2015) وهم[51]:

فريد إسماعيل | 5 مايو 2015.

نبيل المغربي | 4 يونيو 2015.

مرجان سالم | 5 أغسطس 2015.

عصام دربالة | 9 أغسطس 2015.

عماد حسن | 25 سبتمبر 2015.

محمد السعيد | 29 أكتوبر 2015.

رمضان جمعة | 25 يوليو 2016.

مدحت علي عبد الحميد كريم أبو شيتة | 27 أغسطس 2017.

50- مقابلة المبادرة المصرية للحقوق الشخصية في سبتمبر 2017 مع منار طنطاوي، زوجة هشام جعفر المسجون في «العقرب» والذي يُنقل إلى المستشفى بشكل متقطع منذ أكتوبر 2015.

51- نُقلت الأسماء وتواريخ الوفاة حتى 2016 نُسخت من توثيق قدمته رابطة مساجين «العقرب» إلى المبادرة المصرية للحقوق الشخصية، وروجعت من التغطية الصحفية. وتأكدت وفاة مدحت أبو شيتة عبر مكالمة تليفونية مع محاميه في 29 أغسطس.

من بداية مارس وحتى أواخر مايو 2015:

مُنعت الزيارة بشكل كامل بعد تفتيش الوزارة الشامل للسجن. وصفت رابطة مسجوني «العقرب» أن سلطات السجن كانت تحصل على تصاريح الزيارة التي تقدم له الأقارب وحصلوا عليها، وكانوا يدونون أسماءهم، بما يوحي بأنهم سيتمكنون من الزيارة، قبل تركهم في الحرارة الشديدة ثم إجبارهم على الرحيل دون زيارة. يتذكر الأقارب تلك الفترة كنقطة تحول فيما يخص ممارسات زيارة السجون، ملاحظين أنه قبيل منع الزيارة، خرج مساعد وزير الداخلية ليخبرهم أنه «أكل يكفي يوم واحد: هم معلقتين رز وربع فرخة». مثّل هذا تغييرًا في قدرة الأهل على إحضار عدد من الوجبات لأقاربهم. أُجبرت العديد من العائلات على ترك معظم الطعام الذي أحضروه، والذي بدأ في التحمض بعد يوم طويل في الطوابير. في أواخر مايو 2015، فُتحت الزيارات، وهو ما يتذكره الأقارب بالظروف المتدهورة للسجناء: وصفوا أقاربهم المسجونين الذين فقدوا وزنًا كبيرًا وكانوا في حالة صحية سيئة. اكتشف الأقارب أيضًا من المساجين أنه أثناء فترة منع الزيارة، نفذت إدارة السجن تجريدات عنيفة ، حيث صادروا ممتلكات المساجين التي حصلوا عليها عبر إجراءات صارمة للغاية بما فيها الأغطية والملابس. كما مُنعت زيارات الطبلية أيضًا، بالإضافة إلى توصيل معظم الأدوية عبر الأقارب باستثناء ما اختاره حراس السجن بشكل عشوائي ونزعوه من علبه، حيث خلطوا الأدوية معًا.

يونيو-يوليو 2015 (رمضان):

مُنعت الزيارات على الأقل عن المساجين السياسيين مرة أخرى خلال شهري شعبان ورمضان. كانت حالة الطعام متدهورة، وفي 29 يونيو، أغلق السجن الكانتين والكافيتريا. وبالتزامن مع توقف الزيارات ، قام الأهالي بعمل شكاوى للمجلس القومي لحقوق الإنسان تصف تلك الحالة (انظر ملحق رقم 5) تُوفي ستة مساجين خلال هذه الفترة بين مايو وأكتوبر 2015.

26 أغسطس 2015[52]:

وعند الزيارة الأولى للمجلس القومي لحقوق الإنسان إلى السجن للتحقيق في شكاوى أسر السجناء حول حظر الزيارات بالتزامن مع غلق الإدارة الكانتين والكافيتريا. وقد أعقب أعضاء المجلس القومي عملية التفتيش بمؤتمر صحفي، حيث قاموا بإنكار شكاوى العائلات وزعموا أن الكانتين لم يغلق ولم تُمنع زياراتهم. ومع ذلك ، وفي اليوم نفسه من البيان الصحفي ، أصدر أحد أعضاء المجلس، وهو محمد عبد القدوس (الذي رفض الحضور)، بيانًا صحفيًا عارض فيه صحة التقرير وذكر أنه يستند إلى ظروف الزيارة التي لا تعكس «ظروف السجناء اليومية، وقد كتب عبد القدوس قائلاً: «كان السجن بشكل كامل ومصطنع معد لزيارة أعضاء المجلس» . وفي خضم النزاع بعد الزيارة الأولى للمجلس القومي لحقوق الإنسان، فُتحت الزيارات لعدة شهور بظروف أفضل وأكثر ثباتًا بالمقارنة بالشهور التي سبقته. ذكر بعض الأقارب حصولهم حتى على الزيارات الاستثنائية (والمسموح بها خلال الأعياد والمناسبات بالإضافة إلى الزيارات المقررة قانونًا). كما ذكرت إحدى الأقارب أنها تمكنت من رؤية زوجها وجها لوجه للمرة الأولى بعدما سُمح لها بزيارته دون جدار زجاجي في ليلة رأس السنة.

52- أخبار مصر (27 أغسطس، 2015): تقرير المجلس القومي لحقوق الإنسان بعد زيارة سجن العقرب، متوفر أونلاين

5 يناير، 2016:

الزيارة الثانية بواسطة المجلس القومي لحقوق الإنسان، وبعد ذلك دعا تقرير المجلس المكتوب سلطات السجون إلى الالتزام باللوائح حول مواعيد الزيارة ، فضلاً عن الإمدادات الطبية من الأدوية والبطاطين والمراتب .

أواخر يناير وحتى منتصف فبراير 2016: تم طرد الناس بعد إجبارهم على الانتظار. إحدى الأقارب والتي حاولت الزيارة تتذكر أن حارس الأمن أخبرها «إنتم عارفين الأمن والبلد ومش عارفة إيه وإنتم عارفين المناسبة دي ممنوعة. فقبل 25 و 28 كل ده ممنوع». وتتذكر قريبة أخرى محاولة الزيارة ست مرات في هذه الفترة، حيث اضطرت للانتظار عبر طوابير، والتسجيل للزيارة، والمرور بكامل عملية التصريحات الأمنية، حتى أُخبرت في النهاية أن تعود إلى بيتها.

أوائل مارس 2016:

أعلن مسؤولو السجن تغيير نظام الزيارة إلى نظام جديد يتطلب الحجز المسبق. يجب على كل قريب أن يحضر إلى السجن لإتمام الحجز، حيث يُسمح بزيارة 50 مشجونَا فقط كل يوم، وحيث يمكن لكل عائلة مسجون أن يقوم بحجز زيارة واحدة كل 15 يومًا، حتى إذا كان القانون يسمح لهم بأكثر من هذا كما في حالة الحبس الاحتياطي. يتذكر الأقارب أنه بمرور الوقت، أصبح حراس السجن على البوابة الرئيسية يعلنون انخفاض الحجوزات المسموحة إلى 30 ثم إلى 20 حتى وصلت إلى زيارة 15 مسجونًا فقط كل يوم، في سجن ضُمم لاستيعاب 1000-1500 مسجون.

منتصف إبريل 2016:

وحتى تاريخ غير معلوم: مُنعت الزيارات. يتذكر الأقارب أن هذا كان على الأرجح بسبب المظاهرات الكبيرة التي شهدها محيط نقابة الصحفيين يوم 15 إبريل ملاحظين أن «لو أي اضطراب حصل بره في الشارع هييجوا يهجموا عليهم في الزنازين يحملوهم المسؤلية.»

إبريل 2017 وحتى أوائل يوليو 2017:

مُنعت الزيارات مرة أخرى بعد تفجير كنيسة مار جرجس في مدينة طنطا، والكنيسة المرقسية في مدينة الإسكندرية يوم 9 إبريل. تتذكر آية علاء حسني أنه خلال هذه الفترة، وطبقًا لزوجها الذي كان محبوسًا وقتها، كان حراس السجن يطلبون من المساجين «هدوا الشارع بره عشان نهدي عليكم جوه... ودخلو عليهم بالكلاب ورشوا عليهم مواد حارقة و جردوا الزنازين.»

* ملاحظة: هذه القائمة ليست كاملة ولا شاملة، واعتمدت القائمة على توثيق متعدد المصادر والمداخل البحثية من أجل التحقق من صحة المعلومات: توثيق حظر الزيارات، والانتهاكات التي تم إبلاغ المجلس القومي لحقوق الإنسان بها في 2015 بواسطة رابطة أهالي معتقلي العقرب، بالإضافة إلى جدول زمني للزيارات قدمه أقارب ثلاثة من المحبوسين في «العقرب» شفهيًّا خلال مقابلات فردية معمّقة مع المبادرة المصرية.

بعد حظر الزيارة في مارس 2015، وبسبب الانتهاكات المنهجية لحقوق المساجين في الزيارة، أقام عدد من العائلات دعوات عديدة أمام القضاء الإداري. حكمت المحكمة في حالات مختلفة لصالح الأقارب مؤكدة على حق المحبوسين احتياطيًّا في الزيارة مرة كل أسبوع، والمساجين المحكومين بزيارة كل 15 يومًا طبقًا للقانون المصري (انظر/ي ملحق ٥د و٥هـ لأحكام المحكمة لصالح المساجين بهجت أناضولي وعبد الله شحاتة بحقهم في استقبال زيارة على سبيل المثال).

وعلى الرغم من صدور أحكام مماثلة لأقارب آخرين، فإنها كانت عمليًّا دون معنى. «نص الحكم للتمكين من الزيارة مرة أسبوعيًّا... «ده كان في 2015. طبعًا أنا بابلها كل يوم أسقيها في كباية ماية وأشرب مايتها. في الآخر مفيش تنفيذ للحكم ده»، تقول آية علاء حسني والتي تتواصل مع عدد آخرين من عائلات المساجين الذين قالت إن الأمر ذاته يسري عليهم.

نظام الحجز للزيارات

على الرغم من القضايا التي كسبها أقارب المساجين أمام القضاء الإداري، فإن حقوق المساجين في استقبال زيارات في «العقرب» انتهكت عبر حظر الزيارات المتكرر، ولوائح الزيارة الاعتباطية. خلال الأسابيع الأولى من 2016، في أوائل مارس تقريبًا، أعلن سجن «العقرب» عن نظام حجز جديد للزيارة والذي يسمح فقط للأقارب بالزيارة عبر حجز مسبق. تشرح سارة الألفي:

> **«كنت بزور مرة في 2016 بعد فترات المنع في 2015. نظام الحجز متعب جدًّا. هو المفروض ينظم الزيارات عشان نقلل العدد ونطول في مدة الزيارة بدل ما هي دقيقتين ثلاثة. خصوصًا إن إللي كان يحاول يزور بعد فترة المنع دي. والعقرب فيه يجي ألف سجين فكان يبقى زحمة في الأوقات ديه. بس الحجز خلا الموضوع أصعب. عشان تحجز لازم تروح السجن بنفسك. فكنت باضرب المشوار مرتين، وأصحى من الساعة 3 الصبح مع عيالي عشان أروح أحجز بس. ووقت الزيارة ممكن تحجزي للزيارة إللي جاية بس لازم بعد 15 يوم، مع أن المحبوسين احتياطي من حقهم زيارة كل أسبوع.»**

ينتهك نظام الحجز ـرغم أنه اقتُرح كحل لتخفيف زحام طوابير الزياراتـ القانون المصري والذي يسمح للمحبوسين احتياطيًّا بزيارة كل أسبوع. بدلًا من هذا، توضح آية علاء حسني:

> **«موضوع الحجز ـيعني إحنا قبل كدة كنا ممكن ننزور 60 زيارة في اليوم. وكنا عادي بنعرف نزور ومفيش مشاكل. طلعتلنا إنت باختراع إن لأ بعد كده الزيارة بالحجز. يعني إيه بالحجز؟ في الأول موضوع تضييق الزيارات في نص فبراير كان إن هوه ما يقولكيش أي حاجة. يقول لك لما تروحي إنه هيأخد طفطفين أو طفطف بس. حمّل طفطفين - خلاص. كل إللي واقف بره العقرب بيتمنع، مكانوش بيدخلوا هم. تبقي إنت جاية ومحضرة زيارتك وجاية من بعيد جاية من سفر وهوه ملوش دعوة. جايب طفطفين أو طفطف وقفل على كده. طفطفين ممكن يكونوا 40 زيارة. بس بعد كده كان يقولوا لك أول 15 زيارة وبس. أنت متخيّلة؟ إحنا بنتسابق إللي يوصل قدام السجن بدري، فيه ناس كانت بتبات قبليها بيوم من 9 بالليل تفضل قاعدة لغاية الصبح عشان تبقى أول حد.»**

«إنت بتتكلم أصلا عن سجن فيه حوالي 1000 واحد إزاي هتخلي 15 يزوروا في اليوم؟ فأنت لما تاخد15، إللي من حقه يزور كل أسبوع للحبس الاحتياطي، هيزور تاني إمتى؟ مش أقل من 6 شهور عشان الناس كلها تبقى زارت والناس كلها يبقى ليها الحق أنها تزور فإنت بتتكلم عن مش أقل من 6 شهور على ما إللي ليه الحق يزور كل أسبوع ده يزور تاني. طب ما فيه سجون فيها كثافة عددية أكثر من كده. يعني السجون الكبيرة إللي زي استقبال ووادي النطرون وكده. العدد أكثر من ألف طبعا بس إنت عشان بتفتح صالة كبيرة بتدخل فيها أكثر من 90 زيارة في المرة على 3 زيارات في اليوم فإنت بتزور عدد كبير أكثر من 180 معتقل في اليوم. إحنا عندنا دلوقتي همه الـ 15 زيارة في اليوم بس.»

يشكل نظام الحجز عقوبة جماعية والتي تمنعها فقرة 1 من القاعدة 43 من قواعد نيلسون مانديلا بشكل واضح. كما يعتبر الأمر تضييقًا على حقوق المساجين في الزيارة كما يقرها القانون المصري المذكور بالإضافة إلى المادة 10 من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، والتي تنص على أن «يعامل جميع المحرومين من حريتهم معاملة إنسانية، تحترم الكرامة الأصيلة في الشخص الإنساني»[53]

بتاريخ 2 يناير 2018، حكمت الدائرة الأولى بمحكمة القضاء الإداري بمجلس الدولة لصالح نظام الحجوزات، وبالتالي أنكرت دفع المدعين بأن قاعدة إجبار كافة المساجين على زيارة واحدة كل 15 يومًا أو أحيانًا مرة في الشهر (وليس مرة كل أسبوع للمحبوسين احتياطيًّا كما تنص المادة 60 من لائحة تنظيم السجون) أمر غير قانوني.

53- من التعليق العام رقم 21 على المادة: تبنتها الجلسة 44 من لجنة حقوق الإنسان [واستبدلت التعليق العام رقم 9 بخصوص المعاملة الإنسانية للمحرومين من حريتهم]. لجنة حقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة، التعليق العام رقم 21: مادة 10، (المعاملة الإنسانية للأشخاص المحرومين من حريتهم)، 10 إبريل 1992، متوافر على: http://www.refworld.org/docid/453883fb11.html

الفصل الثالث:
الانتهاك الاقتصادي والاستغلال في سجن «العقرب»

«همه كانوا بيمنعونا من الحاجات إللي إحنا جايبينها، ويقولوا لنا إنها موجودة في الكانتين. إحنا كنا طبعا ما عندناش مانع نحط فلوس بس همه كانوا إيه، يغلو في الأسعار جدا. يمنعلك المشروبات أو العصائر أو كده و يوفرها في الكانتين بفلوس مضاعفة. الفترة إللي الزيارة بتتقطع فيها خالص همه كانوا يبيقوا معتمدين على العسل والتمر إللي إحنا بنكون مدخلينها لهم قبليها، مثلا كل يوم معلقة عسل، وتمرتين فيقعدوا معاهم. قام جم في رمضان السنة إللي فاتت (2016) منعوا التمر والعسل ووفروهم في الكانتين بأسعار خرافية. فلما منعوا الزيارة وجينا نزور تاني قالوا خلاص العسل والتمر معادش هيدخل. ليه العسل والتمر مش هيدخل؟ عشان خلاص متوفر في الكانتين. فلما جم نسألهم هوه فعلا متوفرين قالوا أيوه بس أسعار غالية جدا يعني إحنا مثلا بنجيب العسل من برة بـ 50 -60 جنيه الكيلو اضربي بقا في 3 من جوه. وبعدين جم بعد التعويم قالوا هنغلي الأسعار. ليه؟ إنت أصلا، الأسعار عندك غالية .أوفر. دبل أو تريبل. فإنت ليه بتغلي مع الأسعار إللي بره نقول إن إنت مثلا بتخسر بس إنت مش بتخسر. فليه بتغلي الأسعار أكتر. والناس مفروض تجيب الفلوس دي كلها منين؟».

- آية علاء حسني، أحد أفراد عائلة مسجون في سجن طرة شديد الحراسة «العقرب»، أغسطس 2017.

يحدد قرار وزير الداخلية رقم 468 لسنة 2017 معايير الحد الأدنى لما توفره إدارة السجن: ثلاث وجبات يومية (إفطار وغداء وعشاء) لكل مسجون مع مراعاة المتطلبات الغذائية الخاصة لمن يعاني من أمراض مزمنة ومن بينها أمراض القلب وتصلب الشرايين وارتفاع ضغط الدم، بالإضافة إلى الرُضع في عمر بين ستة شهور إلى سنة، بالإضافة إلى ملابس المساجين، مع مواصفات خاصة للرُضع، والمساجين داخل مصحة السجن، بالإضافة إلى السجينات والمحبوسين احتياطيًّا. بتعبير آخر، يتطلب القانون المصري من إدارة السجن توفير حاجات المساجين الأساسية دون استثناء وبلا مقابل. أكد محمد نجيب، رئيس خدمات سابق في أحد السجون، أن إدارة السجن توفر الطعام والملابس للمساجين، لكنها أيضًا تسمح لهم بشراء أغراض أخرى مثل السجائر والطعام الإضافي والملابس التحتية والداخلية والأحذية، ويتوفر كل هذا في كانتين السجن[54].

لكن الشهادات من «العقرب» تقول إن تعيين السجن بائس الجودة إلى حد أن الطعام يكون فاسدًا في بعض الأحيان. نتيجة لهذا، يتجه الأقارب إلى شبكات الإعاشة: «هم في العقرب معندهمش أي وسائل رفاهية. فإحنا بنعتبر كأهالي كمبادرة مننا إن دي جزء من الترفيه، إنه لو احتاج حاجة ميحسش إن هو مزنوق و يقدر يدي زملاؤه»، كما تقول آية علاء حسني. تؤكد

54- نُقل في: محمد ربيع عبد الباري (2 إبريل 2017)، كيف تدور المعاملات الاقتصادية في السجن؟ مدى مصر. متوافر على الإنترنت.

هي وعائلات أخرى أن سجن «العقرب»، وبسبب منع الزيارات غير المحدد والفشل في الالتزام بمعايير الحد الأدنى لطعام المساجين التي يقررها القانون المصري، يُجبر المساجين على الاعتماد بشكل كبير على منتجات الكانتين تحط حيوي لتغطية حاجاتهم الأساسية. وعن طريق هذا، توسع إدارة السجن من كيان الكانتين إلى مستويات تتجاوز كونها مصدرًا للأغراض «التكميلية» كما صرح رئيس خدمات السجن السابق. لكن في «العقرب»، يمثل الكانتين الملجأ الأخير للمساجين لتغطية حاجاتهم الأساسية بعدما قطعت إدارة السجن الخطوط الحيوية للإعاشة وتعيين السجن (وهذا الأخير تضمنه معايير حقوق الإنسان المصرية والدولية فيما يتعلق بظروف السجن والحق في الطعام). لاستبدالها بنظام سلعي من أجل أرباح السجن.

الجدير بالذكر (كما ذكرنا في المقدمة) أنه لا يوجد في لوائح السجن أي ذكر أو تنظيم للكانتين (أو أي معاملات تجارية في السجن). مع هذا، فإن مقابلات المبادرة المصرية للحقوق الشخصية من أجل هذا البحث عبر عدد مختلف من السجون تشير إلى أن الكانتين والوجبات المبيعة في الكافيتريا تمثل جانبًا ضروريًّا في عدد من السجون. في «العقرب» حين مُنعت الزيارات في يونيو (خلال شهر رمضان) 2015، تقول العائلات إن المساجين لم يكن لديهم خيار سوى الاعتماد على الكانتين من أجل حاجاتهم الأساسية بما فيها وجبات الكافيتريا، والمياه المعدنية، والعصائر، والصابون[55]. بحلول هذا الوقت، بدأت العائلات في ملاحظة أسعار وممارسات الكانتين الاستغلالية. كما أن منع الزيارات يقلل بشكل حاد من توافر العلاج والدواء.

طعام التعيين في هذا الوقت لم يكن صالحًا للتناول، لم يستطع أحد تناوله دون أن يمرض. لهذا لجئوا إلى الكانتين:»هو تعيين السجن ما يتاكلش أصلا. حاجة كده أستغفر الله العظيم. فهم بيلجئوا للكانتين. وقتها كان الفطار بـ 40 جنيه. الغداء بـ 60 جنيه. بس همه أصلا من ضمن الحاجات إللي متهددين بيها إن أي معلومات تطلع عن تسعيرة الحاجة أو إللي يحصل في السجن الجوه. بس وقتها دي الأسعار إللي كنا بنسمعها».

تتذكر آية علاء حسني، زوجة حسن القباني. تستمر في حساباتها: تناول ثلاث وجبات يوميًّا قد يكلف أكثر من مئة جنيه كل يوم. «يعني في وقت المنع ده في 2015 كان 5000 كل شهر أساسي.»لكن بالنسبة للعائلات التي لا تستطيع تحمل هذه الأسعار، لا يوجد خيار سوى ترك ذويهم للجوع: «إحنا كنا بنشوفهم يحطوا فترة المنع 100 جنيه (في الأمانات)! تخيلي؟ مستحيل يعيش بيهم شهر. مستحيل. متعيش يوم أصلا. ده أصلا شخص ما يحلمش يأكل أكل مطبوخ. لأن وقت منع الزيارات مش هيقدر حتى يأكل من أكل الإعاشة إللي بيشاركوه. ده ممكن يجيبله بسكوتة مع شاي والحمد لله على كده، ده لو الشاي مكنش ممنوع عشان جم في فترة قالوا الشاي ده رفاهية فمنعوا الشاي في سجن العقرب.»[56]

ظهر هذا التجويع الإجباري فيما يتذكره الأقارب مع الزيارات الأولى التي تلت حظر الزيارات الذي امتد شهورًا (من مارس وحتى مايو 2015 ثم شهر رمضان في يونيو 2015). «همه كانوا طالعين هياكل عظمية»، تتذكر آية علاء حسني أحد الزيارات في أغسطس 2015.» واحدة داخلة معايا ما رضيتش تزور جوزها وبتقول لأ ده مش جوزي. إللي جوه ده مش جوزي! شوفو جوزي فين وهاتولي جوزي.»

55- طبقا لشكوي تقدمت بها شبكة سجناء العقرب للمجلس القومي لحقوق الإنسان، انظر ملحق 5ج.

56- مقابلة المبادرة المصرية للحقوق الشخصية في أغسطس 2017 مع آية علاء حسني، زوجة حسن القباني، المسجون السابق في «العقرب» بين يناير 2015 وحتى نوفمبر 2017.

تُضاف إلى حالة تجويع المساجين هذه حقيقة أن أفراد العائلات لم يتمكنوا من إيداع الأدوية الضرورية لذويهم المسجونين. أكثر من هذا، كررت العائلات أوصافًا مماثلة بعد حظر الزيارات مرة أخرى في أواخر يناير وفبراير 2016 [57]. تصف منار طنطاوي، زوجة الصحفي المسجون هشام جعفر، نتيجة الإهمال الطبي: «هشام عنده ضمور في العصب البصري، فبنحافظ على رؤيته بقالنا سنين عشان ما يفقدهاش خالص. فواحد زي ده يتحط في الظروف دي. ابتدى يشتكي بعديها إن أنا مش شايف، فابتدأنا نقدم طلبات إن هوه يشوف دكتور وكل ده تم إهماله لحد ما حالته الصحية إتدهورت ومبقاش عنده غير 10% من إبصاره في عينه اليمين بس.» [58]. استمرت طنطاوي في وصف رعب مقابلة زوجها بعد منع الزيارات في الشهور الأولى من 2016 [59]:

«رحت زرت حسام يوم 29 مارس لما الزيارة اتفتحت. كانت الزيارة مؤلمة جدا لدرجة ساعتها أنا رجعت إتمنيت الموت. مكنتش قادرة أستحمل المنظر إللي أنا شفته فيه، تعبه و بهدلته. كان خاسس جدا جدا أول مرة أشوفه تعبان كدة. ووقتها قال لي عملية قتل ممنهج بتتم بينا. ساعتها رجعت تعبانة جدا وكنا واخدين أكل معانا كتير وفاكهة. للأسف دخلوا لنا صباعين موز. طبعا أنا على بال ما جيت كنا في مارس الجو كان كويس بس طبيعة العقرب لازم ندخل الأكل في كيّاس وكل حاجة على بعضها الرز على خضار على اللحمة على بتاع. كله متقطع قطع كدة عشان يخشلهم جوه. فطبعا كل ده إترمى.»

57- انظر الجدول الزمني للزيارات والانتهاكات في الفصل الأول.

58- مقابلة المبادرة المصرية للحقوق الشخصية في سبتمبر 2017 مع منار طنطاوي، زوجة هشام جعفر المحبوس في سجن «العقرب» منذ أكتوبر 2015.

59- انظر الجدول الزمني للزيارات والانتهاكات في الفصل الأول.

كانتين «العقرب» كحالة خاصة في سياق عام من التربح والمتاجرة بالاحتياجات الأساسية

«فالتحينه سوق وبيستفيدوا منه... عامليها عملية تجارة. هو نظام إللي هواه إحنا بنخدمك. بس بنخدمك بإيه؟ بزيادة. يعني بناخد منك زيادة. عملية تجارة. والأهالي إللي بتتحمل العبء. يعني كأن بقى عندك بيتين تصرفي عليهم: 1) بيتك الشخصي و2) بيتك إللي هناك، مكان ما جوزك معتقل يعني. وده بيت تاني خالص. ومصاريف تانية بقى ما لهاش حل يعني. تطلع لك من تحت الأرض. وهوه في الآخر مسجون فإنتي لازم توفريها له.»

سارة الألفي، قريبة أحد المحتجزين في سجن طرة شديد الحراسة «العقرب»، سبتمبر 2017.

التعامل مع عبء تحمل نفقات إعاشة عدة أسر فجأة بدلًا من واحد فقط حين يكون أحد الأقارب محبوسًا في «العقرب» تجربة لا تختص بها سارة فقط. تكشف منار طنطاوي، زوجة هشام جعفر المسجون في «العقرب»، الاستغلال الاقتصادي في تجربة عدد من المساجين: «سواء في سجن زي العقرب إللي بندفع فيه أمانات وتكلفة الزيارة أو سجن تاني أكثر انفتاحًا، التكاليف بتتراكم. كده كده هتدفعي هتدفعي»[60]. بدأت منار في مقارنة نفقاتها بنفقات صديقة تزور أحد أقاربها في ليمان طرة: «بس الفكرة الدفع في إيه؟».

رغم أن السجن يزيد من أعباء عائلات المساجين الاقتصادية في كل الأحوال، فإن العبء يختلف في الكم والكيف. يتذكر المساجين السابقون في القناطر ومزرعة طرة أن أقاربهم كانوا ينفقون أموالًا على وجبات وسلع لإحضارها لهم كاستثمار في راحة أقاربهم وتحسين جودتها. ينطبق الأمر ذاته على الأقارب الذين يشاركون في نظام الإعاشة (حيث تتبادل عائلات المساجين السياسيين واجبات الطبخ للزيارات إلى تقسيم أدوار إطعام قطاع معين في السجن). حتى مع نظام الإعاشة والأغراض التي يحضرها أفراد المساجين، تلاحظ مسجونة سياسية سابقة في القناطر أنهم كانوا يعتمدون على الكانتين لشراء الأشياء التي لم تستطع عائلاتهم إحضارها والتي لا يوفرها السجن دون مقابل:

> **«لإن مش كل الناس كانت عائلتهم معاها عربية وتقدر تسيب العربية وتركن وتشيل الحاجة. لإن متقدريش تشيلي كل حاجة معاكي في الزيارة. حاجات زي لحوم مجمدة وفراخ وكده يعني»[61]. يؤكد أحمد ناجي، المسجون السابق في مزرعة طرة، أن المساجين يعتمدون على طعام التعيين الذي يقدمه السجن، فقط إذا اضطروا إلى هذا بسبب جودته البشعة. لكن من كان لديه الاختيار لتناول الطعام أو ارتداء الملابس التي تُحضر أثناء زيارات العائلات أو الإعاشات في حالة المساجين السياسيين، وتكملة هذه الأغراض من الكانتين حيث «تجري مئات المعاملات كل يوم»[62] يفعل ذلك.**

60-مقابلة المبادرة المصرية للحقوق الشخصية في سبتمبر 2017 مع منار طنطاوي، زوجة هشام جعفر المحبوس في سجن «العقرب» منذ أكتوبر 2015.

61- مقابلة المبادرة المصرية للحقوق الشخصية في إبريل 2017 مع مسجونة سياسية سابقة في سجن القناطر للنساء من يونيو 2014 وحتى سبتمبر 2015.

62-مقابلة المبادرة المصرية للحقوق الشخصية في أكتوبر 2017 مع أحمد ناجي، المسجون السابق في سجن مزرعة طرة من فبراير وحتى ديسمبر 2016.

يذكر قريب أحد المساجين في سجن دمنهور العام (المعروف باسم «الأبعدية») أن إدارة السجن منعت العائلات من إحضار سلع معينة لا يوفرها السجن أثناء الزيارات ـوبالتحديد مياه معدنية نظيفةـ ملاحظًا أنهم كانوا يودعون الأموال كي يتمكن المساجين من شراء مياه من كانتين السجن. لهذا، وعبر مختلف السجون من القناطر إلى مزرعة طرة إلى سجن دمنهور العام، بالإضافة إلى سجون أخرى، يعتمد المساجين على الكانتين لتغطية حاجاتهم الأساسية إلى جانب ما تحضره العائلات خلال الزيارات أو ما يوجد في تعيين السجن.

الفقر والجوع الذي تصنعه الدولة: منع الزيارات وانتهاكات الكانتين:

من المهم مقارنة الفروق الكيفية بين تغطية الحاجة الأساسية عبر أغراض تحضرها العائلات أثناء الزيارات أو الإعاشة للمساجين السياسيين في مقابل الكانتين. يقدم هذا الأخير مصدرًا للربح للمؤسسة ذاتها التي تقوم على سجن المحبوسين والمساجين، لكنه يمثل أيضًا مصدرًا غير أخلاقي بالنظر إلى الأسعار «السياحية» كما وصفها قريب أحد مساجين «العقرب»[63]. لا يتسبب هذا فقط في جعل الحاجات الأساسية باهظة الثمن بالنسبة إلى العديد من المساجين، لكن الكانتين أصبح أيضًا المكان الذي تمارس إدارة السجن من خلاله سيطرتها من خلال: التلاعب بحق وصول المساجين إلى حاجاتهم الأساسية عبر منع تعامل أفراد معينين مع الكانتين أو كأحد صور العقاب الجماعي، أو إجراء تجريدات ومصادر أغراض المساجين التي اشتروها مسبقًا لإجبارهم على شرائها مجددًا.

63- مقابلة المبادرة المصرية للحقوق الشخصية في سبتمبر 2017 مع سارة الألفي، زوجة أحمد سليمان المسجون حاليًّا في سجن «العقرب» منذ مايو 2015.

هذا على الرغم من حقيقة أن:

1) ينص عهد الأمم المتحدة الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، على أنه لا يجوز تعريض المساجين لأي صعوبات أو قيود تتجاوز تلك التي نتجت عن حرمانهم من حريتهم (التعليق العام رقم 21 على مادة 10 فقرة 1).

2) تنص المادة 1 من الفقرة 43 من قواعد نيلسون مانديلا على أنه «لا يجوز إخضاع أي شخص يتعرض لأي شكل من أشكال الاحتجاز أو السجن للتعذيب أو غيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة»، وتمنع ممارسات مثل «العقاب البدني وتقليص الطعام أو المياه للمساجين أو العقاب الجماعي».

حين تُقدم الحاجات الأساسية مثل الطعام الصالح للتناول (غير المتعفن) والملابس الداخلية النظيفة للمساجين كامتياز اقتصادي وليس حقًّا أساسيًّا، تتحول إلى أشياء تستطيع إدارة السجن منحها أو منعها. يعد هذا انتهاكًا صارخًا للحماية القانونية المصرية (قرار وزير الداخلية رقم 468 لسنة 2017، والمواد 89 و 56 من الدستور)، ومعايير الأمم المتحدة (مادة 10 فقرة 1 من عهد الأمم المتحدة الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية كما هو موضح في التعليق العام رقم 21، مادة 1 فقرة 43 من قواعد نيلسون مانديلا).

مع هذا، وثّقت المبادرة المصرية للحقوق الشخصية شهادات وحصلت على نسخ من شكاوى تؤكد معًا منهجية هذه الممارسات في السجون المصرية. في المحادثات الأولية مع عائلات مساجين «العقرب» ومحاميهم استرجعوا أمثلة حين منعت إدارة السجن المساجين ليس فقط من الزيارات وإنما من الكانتين نفسه. بالإضافة إلى حظر الزيارات، أُغلق الكانتين بشكل فردي أو جماعي، في بعض الأحيان للسجن بأكمله.

تسببت لحظات كهذه في مواقف حرجة بسبب حقيقة أن الطرق المتاحة للحصول على طعام صالح للتناول (غير الطعام المتعفن والفاسد الذي يقدمه السجن) قمعتها إدارة السجن:

1) حُظرت زيارات «العقرب»[64] بشكل منتظم لمساجين معينين وفي بعض الأحيان للسجن بأكمله،

2) حين فُتحت الزيارات في «العقرب»، حددت إدارة السجن بشكل متكرر وممنهج الطعام المسموح به إلى «وجبة واحدة لكل شخص»، كما أفسدت الطعام الذي تحضره العائلات أثناء الزيارات مرارًا، وهو ما قمنا بتوثيقه في تقرير سابق نشرته المبادرة المصرية للحقوق الشخصية وتوسع هذا الفصل في التحقيق فيه. تسببت كل هذه العوامل مجتمعة في اعتماد استثنائي على الكانتين في سجن «العقرب.»

64- المبادرة المصرية للحقوق الشخصية (إبريل 2016). سجن «العقرب» سجن العقاب الجماعي: انتهاك حق الزيارة يهدد سلامة السجناء. متوفر على الإنترنت.

دفع ثمن الغموض

يتسبب حظر الزيارات والقيود الاعتباطية عليها في «العقرب» إلى جانب إجراءات العقاب الجماعي، ومن بينها التجريدات وإغلاق الكانتين وسوء الطعام فيه، في تعقيد عبء الاستغلال الاقتصادي بواسطة الكانتين والذي يُثقل حياة العائلات.

«في الآخر إنه أنا لو مسموح لي إني أزور كل أسبوع [وقتما كان في السجن[65]] زي ما اللائحة بتقول، ومن حقي زيارة الطبلية إللي هيه خلال الأسبوع لما بوديله أكل بس ما بشوفهوش، لو أنا مسموح لي آخذ حقوقي دي، مش محتاج أصلا أحط فلوس في الكانتين»، تقول آية علاء حسني: وعلى الرغم من أن بعض العائلات التي تعيش بعيدًا عن السجن تقرر الاعتماد على الكانتين، إلا أن هذه الأسعار لا يُفترض أن تكون باهظة بشكل استغلالي ومانع. لكن بالنسبة للمساجين في «العقرب»، ليس هناك حتى رفاهية الاعتماد على الزيارات أو الكانتين كمصدر أساسي لتغطية حاجاتهم الأساسية. ولأن الزيارات أو الكانتين قد تُمنع في أي وقت، تجد العائلات أنفسهم في موقف صعب «لن ينفعهم إذا دفعوا، ولن ينفعهم إذا لم يدفعوا»

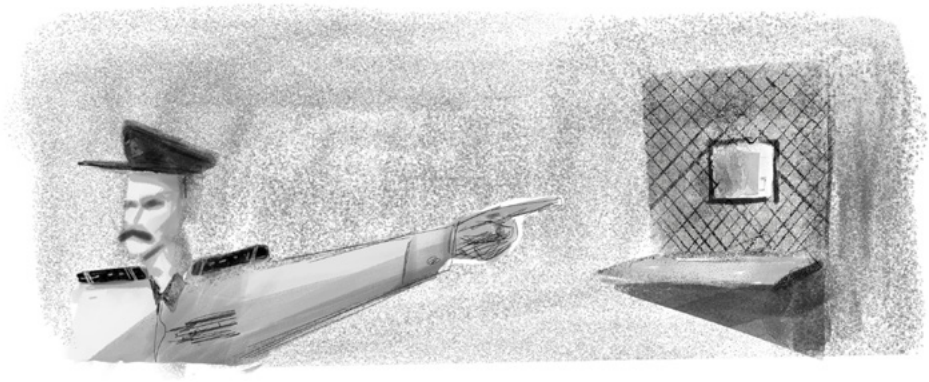

1. التجريدات

ولكن السجن يضيف إلى أسعار الكانتين الباهظة بشكل تعجيزي عبء جديد من خلال عدة ممارسات مهينة مثل التجريدات. يتذكر الأقارب الذين تحدثوا إلى المبادرة المصرية للحقوق الشخصية أن «التجريدات الكبيرة» بدأت أثناء حظر الزيارة من مارس إلى مايو 2015 (يمكن الاطلاع على الجدول الزمني لحظر الزيارات في الفصل الأول). بالإضافة إلى حظر الزيارات ـوبالتالي منع المساجين من البضائع التي يحضرها عائلاتهمـ تجرد إدارة سجن «العقرب» الزنازين من المستلزمات التي أحضرها أقاربهم من قبل. تتذكر آية علاء حسني في حديثها عن زوجها المسجون السابق حسن القباني:

> **«دي كانت أول تجريدة عظيمة. بعدها السجن فضل سنة يعني ... مقبرة . ساعتها كانت فعلا مقبرة بجد. أخدوا منهم كل حاجة. كانا في عز الشتاء وأخدوا منهم البطاطين. أنا كنت لسه جايباله بطاطين في الشتاء حتى أيامها كنت بقول مش هستخصر فيه. قالولي جيبوا أي بطانية من إللي همه في وكالة البلح أي حاجة ده سجن. قلت لا لا، أنا مش هاستخصر فيه أبدا. رحت جبت بطانية بـ 600 جنيه الواحدة عشان حتى هوه يحس إن فيه اهتمام. مالحقتش. أنا دخلتله البطنية في أول زيارة. تاني زيارة كانت اتاخدت منه. وده**

65- تم إطلاق سراح حسن في 22 نوفمبر 2017.

كان يحصل كثير. فأول تجريدة كانو بيناموا من غير بطاطين على الأرض في الشتاء. التجريدة إللي بعديها خدوا منهم الهدوم كل واحد استلم هدوم السجن: بدلة واحدة و ماكنش حتى تحتيها ملابس داخلية. هي على اللحم كده في الشتاء و من غير بطاطين أو أي حاجة.»

وتقول سارة الألفي، إحدى القريبات، أضافت في حديثها عن زوجها المحبوس أحمد أمين سليمان:

«أنا كنت في مرة جايبة له مثلا مكنة حلاقة ف اكتشفت إنها اتخذت منه وهم بيجردوا الزنازين. وفي ناس بتشتري مكنة الحلاقة من الكانتين جوه و برضو بيتأخد منهم. زي برطمان العسل. عصير. أدوية. لكن الفكرة إن حتى الحاجات إللي بنصرف عليها، حتى لو اشتروها من الكانتين، ممكن تتخذ منهم في أي لحظة. يخلوهم يشتروا الحاجة من الكانتين ويروحوا ياخدوها منهم. وبعد ما يجردهوم يرجعو يشتروها تاني لما يبقو عايزين حاجتهم إللي اتاخذت. يشتروها بفلوس تاني.»

لهذا فإن العائلات تتقيد بوضع لا يشترون فيه البضائع من الكانتين بضعفي أو ثلاثة أضعاف سعره، ولكن الأمر ينتهي بهم إلى دفع هذا الضعف أو الثلاثة أضعاف لنفس السلعة عدة مرات بسبب التجريدات، وهو ما يُضاعف العبء الاقتصادي أكثر.

ورغم إن التجريدات تتم في العادة تحت دعوى العقاب أو الأمن أو ضبط الممنوعات، إلا أن مصادرة طعام المساجين -خصوصًا أثناء حظر الزيارات كما كان الحال في مايو 2015 وأوقات أخرى- يساهم على الأغلب في منع وصول المواد الغذائية الأساسية إليهم. يشكل هذا انتهاكًا واضحًا للفقرة 1 من القاعدة 43 من قواعد نيلسون مانديلا المتعلقة بتنظيم الضوابط والإجراءات التأديبية. الأكثر أن القاعدة 51 من نفس القواعد تنص على أن «تحتفظ إدارة السجن لأغراض المساءلة بسجلات مناسبة تقيد فيها إجراءات التفتيش»، ومن بينها تفتيش الزنازين «وكذلك أسباب هذه الإجراءات وهويات القائمين عليها وأي نتائج يسفر عنها التفتيش».

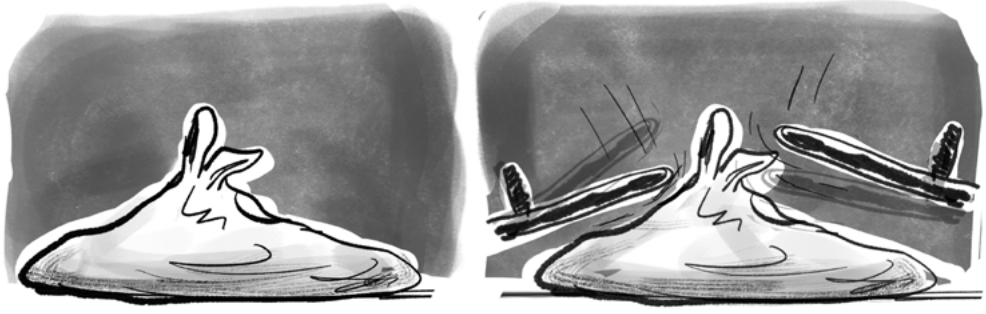

2. التعسف في قواعد الزيارة

تشير العائلات إلى أن الضغط الاقتصادي يتضاعف بالتعسف في قواعد الزيارات. على الرغم من وجود لافتة أمام السجن تشمل الأشياء التي يحظر على الزائرين إدخالها، أكد الأقارب مرارًا على التعسف في التطبيق. لهذا، تنفق العائلات في أحيان كثيرة أموالًا على الضروريات الأساسية كالملابس الداخلية والطعام، لكنهم يمنعون من توصيلها. على سبيل المثال، ملابس داخلية بيج اللون لا بد أن تكون بيضاء. ولهذا تتحمل العائلات ضغطًا اقتصاديًا بسبب تكرار التجريدات وإجبار العائلات على شراء أشياء جديدة. تؤكد آية علاء حسني، زوجة المسجون السابق حسن القباني:

«أحيانا للتكبير يقولوا لنا إن ممنوع تدخلوا ملابس داخلية. طب الناس دي تعيش ازاي؟ لا هو كده. وبعدين جم بعد كده سمحوا بدخول الملابس الداخلية. لو إنتي جاياه سمني يقول لك لا معلش جيبي أبيض. لما في الشتاء سمحوا بدخول طقم واحد داخلي إللي هوه الكالسون إللي هوه الطويل وبكم، برضو نفس النظام يقولوا لا هاتوا قطن. وناس تانية تقول لهم لا هاتوا صوف. تكبير وغلاسة. وإحنا إللي بندفع الثمن.»

يحاول الأقارب التنسيق معًا ومعرفة آخر توجهات الزيارة من بعضهم لتجنب خسارة مالية في شراء أشياء لن تسمح السلطات بإدخالها. لكن القواعد تُطبق اعتباطيًا وقد تتغير بين ليلة وضحاها. تستمر آية علاء حسني في التذكر:

«في مرة لما كان عليا الدور لتحضير الإعاشة، أنا سألت صاحبتي مثلا اللي في نفس الونج سألتها إنت دخلتي إيه معاكي قالت لي أنا الحمد الله دخل لي كمية أكل كبيرة. إحنا طبعا بيبقى عندنا زيارة أو زيارتين في الونج فبنحاول نعمل كمية تكفي الونج كله. الونج يعني في 24 واحد فبنعمل أكل يكفّي 24 إنسان. هي دخلها حوالي بطتين و 3 فرخات و مش عارفة كمية فاكهة 7 كيلو يعني كمية تكفي الونج. فأنا عملت يوميها على الأساس ده. طالعة من الزيارة ألاقي كل حاجة (الأكل الذي قامت بإحضاره) زي ما هي اللي متاخد بالظبط حاجات كدة (تشير بيديها إلى كمية محدودة من الأكل) طبعا هو الأكل من كثر الحر كان بدأ يبوظ أصلا. الأكل على ما رجعت بيه أكتوبر كان باظ اترمى بقا كله . يعني الزيارة مكلفانا ما لايقل عن 2000 جنيه كلها اترمت على الأرض وعادي يعني تاني يوم دخل. اليوم اللي بعديه مدخلش. وهكذا. فالناس مبقيتش عارفة تطبخ ولا ما تطبخش تكلف ولا ما تكلفش. إنت وحظك ترجع بالأكل بايظ ولا لأ... ما علينا. طب الناس اللي بتيجي من الإسكندرية ولا بور سعيد أو محافظات تانية اللي بتضاف على كل التكلفة دي تكاليف السفر كمان.»

3. طعام الكانتين السيئ

في حديثها عن العشوائية في قوانين الزيارة، تحدثت منار طنطاوي، زوجة هشام جعفر، عن كيف بدأت الاعتماد على الكانتين كبديل، ولكن بسبب سوء طعام الكانتين، اضطرت للعودة مرة أخرى إلى إحضار الطعام:

> **«أنا كنت بحط فلوس في الأمانات بس عشان اللي سمعته عن نظام المنع ده ممنوع وده ممنوع. ماهو أنا مش هقعد أكلف وأرمي في الأرض في الآخر. أنا سامعة عن الموضوع ده ومبحبش أدخل في مغامرة. والمرة الوحيدة اللي دخلت في مغامرة، دخله صباعين الموز بس في مارس 2016. عشان كده قررت أعتمد على الكانتين وهشام في العقرب. بس الوجبات بتاعة الكانتين، هشام اشتكالي منها في زيارتين. قال لي لأ مش كويسة باللفظ كده قالي إن الحاجة بايظة. وأكل التعيين سيئ و قليل جدا. عشان كده بقيت مضطرة أجيب معايا أكل برضو.»**

وأكدت سارة الألفي، زوجة أحمد سليمان، إنه: «أيوه إنتي مش ضامنة أكل الكانتين. مش ضامنة المطبخ. حتى الحاجات إللي أحمد يبقى دافع فيها فلوس وشاري وجبة من المطبخ، مش مضمونة. ساعات الأكل برضو يبقى سيئ». بتعبير آخر، ليس هناك مخرج من التعسف في قوانين الزيارات، ولا العبء الاقتصادي الذي يتسبب فيه.

4. إغلاق الكانتين

إلى جانب أنه لا يمكن الاعتماد على طعام الكانتين في بعض الأحيان، يتذكر أقارب المساجين أوقاتًا أغلق فيها الكانتين كليًا. «في يونيو 2015، لما منعوا الزيارات تاني، كان الكانتين مفتوح في الأول بس بعدين قفلوه. فالزيارات ممنوعة والكانتين كمان مقفول فلا هم قادرين يأكلوا من أكل الكانتين ولا أكل الإعاشة إللي كنا بنجيبه. وأكل السجن مش قادرين يأكلوه كمان لأنه بايظ.»[66]. يعتبر إغلاق الكانتين في وجه السجناء ومنع الزيارات المفتوح والتجريدات على مستوى السجن من ضمن الانتهاكات التي ترقى إلى مستوى العقاب الجماعي والتي تحظرها فقرة 1 من القاعدة 43 من قواعد نيلسون مانديلا (انظر الجزء المتعلق بالتجريدات).

مثل العديد من الجوانب في مؤسسة السجن، يحول الكانتين في «العقرب» الطعام والشراب إلى وسيلة من وسائل الضغط والسيطرة، مجردًا المساجين وعائلاتهم من الاستقلالية فيما يتعلق بحياتهم اليومية وقدرتهم على التخطيط للغد. القاعدة الوحيدة الثابتة هي أن العائلات ستتحمل عبء هذا التعسف ماليًا ونفسيًا وبدنيًا، إلى جانب اضطرارهم للدفع لكل من الكانتين والزيارات إذا كانوا يستطيعون تحمل هذا، وهم يعرفون أن أيًا منهم قد يتعرض للحظر، وأن حياة المساجين سوف تستمر في التدهور.

66- مقابلة المبادرة المصرية للحقوق الشخصية في أغسطس 2017 مع آية علاء حسني، زوجة حسن القباني المسجون السابق في «العقرب» بين يناير 2015 ونوفمبر 2017.

التوصيات

- على وزارة الداخلية التأكد من أن إدارات السجون في كل المرافق والتي تتبع مصلحة السجون المصرية تلتزم بحقوق المساجين في حاجاتهم الأساسية كما ينص عليها قرار وزير الداخلية رقم 468 لسنة 2017 والذي يوضح بالتفصيل مكونات الوجبات ومعاييرها والتي يحق للمساجين الحصول عليها من السجن دون مقابل للتأكد من حصول المساجين على طعام صحي ومياه نظيفة.
- على وزارة الداخلية التأكد من أن إدارات السجون توفر لكافة المساجين الحد الأدنى من الأسرّة والملابس وأدوات النظافة الشخصية التي ينص عليها القانون وتشمل: سرير، مرتبة، وسادة، بطانية صوف (اثنان في الشتاء)، أطباق وملاعق بلاستيكية، فرشاة، قطعتين من الصابون، غيارين من الملابس، وملابس داخلية إذا لم يستطع المسجون شرائها.
- على وزارة الداخلية التأكد من أن إدارات السجون تنفذ توصيات الأطباء بتنويع غذاء وتوفير دواء المساجين وإذا كان هناك خلاف، فيتم تحويل الحالة إلى رئيس الدائرة الطبية في السجن لتشكيل لجنة للنظر فيها.
- على وزارة الداخلية تعديل قرار 2017/468 لاعتماد أسعار الأغراض التي تباع في كانتين السجن و/أو الكافيتريا، والتي يعتمد عليها المساجين لتكملة الطعام الذي يوفره السجن بنفس أسعار السوق ولا يجب أن تكون مرتفعة بشكل استغلالي وانتهازي عن أسعار السوق، وأن يتم إعلان هذه الأسعار بواسطة وزارة الداخلية بشكل شهري على موقعهم الإلكتروني، وحين الطلب، وفي كل زيارات التفتيش التي يقوم بها وكلاء النيابة والمجلس القومي لحقوق الإنسان.
- على مجلس النواب تعديل قوانين السجون لتنص على أنه لا يمكن لإدارة السجن منع الأقارب من توصيل الطعام والملابس والأغراض الطبية التي قد تكون متاحة للشراء من الكانتين أثناء الزيارات، ولينص على ما يمكن أو لا يمكن توصيله خلال الزيارات.
- على مجلس النواب المصري إلغاء المادة 42 من قانون تنظيم السجون المصرية رقم 396 لسنة 1956 والتي تسمح بأن «تمنع الزيارة منعًا مطلقًا أو مقيدًا» لأسباب أمنية.

الرقابة

- للنيابة العامة القيام بواجبها والتفتيش على السجون مرة كل شهر على الأقل والتحقيق بشكل جدي ومفاجئ فيما ينتج عن كل زيارة وإعلام الرأي العام بنتائج الزيارة شهريًّا.
- على مجلس النواب تعديل قانون 94 لسنة 2003 الخاص بالمجلس القومي لحقوق الإنسان كي يسمح بالقيام بزيارات مفاجئة غير معلنة لأماكن الاحتجاز، والتداخل في الدعاوى القضائية وتقديم شكاوى إلى النيابة العامة.
- على وزير الداخلية تقديم تفصيل سنوي للإنفاق في ميزانيات سلطات السجن.

الملاحق

5أ. تقرير مركز حقوق الإنسان لمساعدة السجناء في 1998 حول حالة الطعام والمعيشة السيئة داخل سجن مزرعة طرة

انتهاكات حقوق السجناء داخل سجن الخمسة نجوم 1998

تقرير مركز حقوق الإنسان لمساعدة السجناء حول سوء الرعاية الصحية والمعيشية داخل سجن مزرعة طرة

ج- الطعام داخل المزرعة

الغذاء المعتمد داخل السجون المصرية عامة هو الفول – العدس – الأرز – الخبز، والحصة المقررة بوجبة الإفطار لكل نزيل داخل سجن المزرعة هي عبارة عن ملعقة فول بها خمس حبات فول لكن منذ أن تولى اللواء/ حبيب العادلى وزارة الداخلية أمر بزيادة حصة الفول لكل نزيل بأن تصبح ملعقتين عبارة عن تسع حبات فول، وتلك الحصة ليست لوجبة واحدة بل طول اليوم ونصيب كل نزيل من الخبز يوميا خمسة أرغفة وحالة الرغيف سيئه جدا إذ يوجد به رمال، زجاج، قماش، فضلا عن أنه «معجن وصغير الحجم» وأحيانا يتوفر كل ثلاث أيام مكعب جبنه بيضاء وزنها 100 جرام وتسلم أحيانا علبة حلاوة وزنها نصف كيلو كل ثلاث أيام وتكون مخصصة لنزيلين.

ومن ناحية أخرى وجبة الغداء غير منتظمة يوميا وتتكون من: ملعقتين عدس وثلاث ملاعق أرز، وفي يوم الخميس يتم طبخ وجبة لحم ويتسلمها النزلاء وقت الغداء، لكل ما تقدم فإن طعام السجن لا يجد رغبة من أي نزيل في أن يقترب إليه وذلك نظرا لطبيعة وشكل الطعام، ويعيش النزلاء داخل سجن المزرعة على نفقتهم الخاصة بأن يأكلوا ويشربوا من خارج السجن، ولكن من لا يقدر على شراء الأطعمة من الخارج نظرا لفقر إمكانياته فعليه أن يلجأ إلى طعام السجن، أو أن يتجه لخدمة ميسوري الحال داخل السجن فيعيش على نفقته ويخدمه نظير السجائر – الشاي – الأكل.

د- الكـانتين:

يوجد داخل سجن المزرعة عدد 2 كانتين، أولهما يسمى كانتين الشيوخ والثاني يسمى الكانتين الرسمي.

أولا: كانتين الشيوخ: وهذا الكانتين خاص بالمعتقلين والمحكوم عليهم سياسيا والذي يقوم فيه المعتقلون بإدارته والإشراف عليه ويتوفر فيه كل شيء من:

1 - معلبات (مربى – فول – تونة – سالمون). 2 - عصائر.

3 - بعض أنواع الطعام التي يتم تجهيزها داخل السجن .

4 - بعض أنواع من الحلويات. 5 - الملابس.

6 - لعب الأطفال وذلك لشراء بعض النزلاء المودعين على ذمة الاعتقال أو لعقوبة السجن بعض اللعب لأطفالهم في الأعياد.

7 - صابون حلاقة + شفرات حلاقة. 8 - أدوات نظافة.

ثانيا- الكانتين الرسمي: هذا الكانتين خاص بالسجناء الجنائيين ويعمل فيه السجناء الجنائيون أيضا ويتوفر فيه كل شيء عدا الملابس، والتعامل فيه يتم من خلال الحوالات التي يتم إيداعها أمانة بالسجن من قبل ذوي المعتقلين والمحكوم عليهم.

5ب. تقرير مركز حقوق الإنسان لمساعدة السجناء سنة 1999 حول حالة الطعام والمعيشة السيئة داخل سجن وادي النطرون.

انتهاكات حقوق السجناء داخل سجن وادى النطرون (1) 1999

يعانى السجناء والمعتقلون داخل سجن وادى النطرون (1) من مظاهر شتى من سوء المعاملة متمثلة في تدهور الأوضاع المعيشية وإهمال الرعاية الصحية والحرمان من مواصلة التعليم وصعوبة الزيارات العائلية وأساليب التعذيب والعقاب الجماعي وفيما يلي بيان لهذه المظاهر من سوء المعاملة:

أ – سوء الأوضاع المعيشية داخل السجن: بالمخالفة لما تنص عليه المادة الأولى من قرار وزير الداخلية رقم 503 لسنة 1974 فى شأن كيفية معاملة المسجونين ومعيشتهم من أن يكون الحد الأدنى المقرر من الأثاث والملابس التي تخص لكل سجين يشمل: سرير – مرتبة – أغطية بطاطين – أدوات الطعام فضلاً عن طقمين من الملابس الداخلية والخارجية كحد أدنى، نجد أن الأوضاع داخل سجن وادي النطرون (1) تجري على نحو مختلف تماما وفقًا لما يلي:

1 – عدم كفاية وصلاحية الطعام المقدم: من المفترض أن تكون المقررات التي تقدم للسجين من الطعام في الأسبوع أربع عشرة وجبة، سبع وجبات من الفول وثلاث وجبات من العدس ووجبتين من اللحوم ووجبة من الجبن ووجبة من خضار ساخن وقطعة من العجوة حوالى 1250 جرام. ولكن المعلومات التى وردت للمركز عن سجن وادي النطرون (1) أكدت ما يلي: يتم صرف وجبتين اثنتين يوميًّا.

2 - كميات الوجبات: وجبة الإفطار: تتكون من طبق كبير بلاستيكي به فول أو عدس للزنزانة رغم أن عدد النزلاء داخلها نحو 30 معتقل، كما يتم توزيع خمسة أرغفة خبز لكل نزيل فى اليوم.

وجبة الغذاء: تتكون من طبق كبير من الأرز مع تقديم عدس أو فول بالتبادل مع وجبة الإفطار (إذا قدم عدس فى الإفطار يكون الغداء فول أو العكس) بالإضافة إلى طبق كبير يتكون من (بطاطس أو كرنب أو باذنجان مسلوق). يتم صرف نصف علبه مربى للزنزانة مرتين أسبوعيا يومي الأحد والأربعاء .

يتم تقديم نصف كيلو جبن لكل زنزانة مرتين أسبوعيا يومي الاثنين والخميس وأحيانا يتم صرف كيلو جبن لكل زنزانة ويتوقف ذلك على رغبة الشاويش النوبتجى. يتم صرف مقدار50 جرام عجوة (ماركة قها) للنزيل أسبوعيا. يتم تقديم قطعة لحم وزنها 50 جرام لكل معتقل أسبوعيا وهي لا تقدم بشكل منتظم بل أحيانا كثيرة يتم إلغاؤها .

3 – مواعيد الوجبات تقوم إدارة السجن بتقديم الخبز فى التاسعة صباحًا ثم تقدم وجبة الإفطار في الحادية عشرة وتقدم وجبة الغداء فى الساعة الرابعة عصرًا.

ويلاحظ المركز ببالغ الأسف عدم كفاية كمية الطعام التي تقدمها إدارة السجن لإشباع احتياجات المعتقلين. كما أوردت المعلومات ما يفيد عدم صلاحية الطعام المقدم حيث لا يتم إنضاجه بشكل كافٍ علاوة على أنه مملوء بالشوائب والسوس، كما أنه يقدم بطريقة مقززة حيث يوزع بدلو غير نظيف بواسطة أحد الجنائيين، بالإضافة إلى انقطاع المياه أغلب ساعات النهار وإذا توافرت فلا توجد أوعية للاحتفاظ بها.

4 – الكانتين والكافيتريا

أ – الكانتين: هي نوع من الخدمة التي تقدمها إدارة السجن للنزلاء ويوجد به العديد من السلع الضرورية مثل (السكر، الحلاوة الطحينية، البسكويت، عسل أسود، طحينة، ملح، خل، زيت، صابون، بلاستيكات،

فرش أسنان، معجون) ويقوم المعتقل بشراء تلك السلع عن طريق الحوالات المالية التى ترسل إليه عن طريق ذويه وتصل تلك الحوالات إلى إدارة السجن لتقوم بوضعها فى الأمانات الخاصة بكل معتقل ويحصل المعتقل على طلباته من الكانتين مرة كل شهر وأحيانًا كل شهرين بعد مرور الموظف المختص على الزنازين حيث يوقع كل معتقل على المبلغ الذي يود شراء أي سلعة به وبعد عشرة أيام يحضر المختص طلبات المعتقلين من الكانتين ويقوم الشاويش بالنداء على كل معتقل ليتسلم حاجته، وعادة يتقدم المعتقل معصوب العينين ليختار أشياءه بناء على إرشادات الموظف والشاويش.

ب – الكافتيريا : تحتوي على العديد من المأكولات المطهية مثل (السمك المشوي والمقلي – الفراخ – البيض – البط – الأرز – المكرونة – الشاي) وتقدم الطلبات بها يوميًّا ويتم التعامل فيها عن طريق بونات، وتتراوح قيمة البون ما بين 25 قرشا إلى 5 جنيهات، ويقوم الموظف المختص بالمرور على كل الزنازين ليوقع كل معتقل بنفس الطريقة السابقة في الكانتين على المبلغ الذى يود الشراء به والموجود فى أمانات إدارة السجن، وبعد خمسة أيام يمر الموظف مرة أخرى ويعطي بونات ليستخدمها فى شراء احتياجات من الكافتيريا، ويمر كل صباح جندي أو جنائي مسئول عن الكافتيريا لتحديد طلبات كل زنزانه ويحضرها قبيل الظهر.

ج. شكوى قدمتها رابطة أهالي معتقلي «العقرب» إلى المجلس القومي لحقوق الإنسان في 2015 تطلب من المجلس التحقيق في المنع الممنهج للزيارات والعقاب الجماعي في سجن العقرب.

5د. شكوى قُدمت إلى المحكمة الإدارية بخصوص منع سلطات السجن لأفراد عائلة بهجت أناضولي من حقهم في زيارته أسبوعيًّا كمحبوس احتياطي أثناء حظر الزيارة في مايو 2015.

5هـ. شكوى قُدمت إلى المحكمة الإدارية بخصوص منع سلطات السجن لأفراد عائلة عبد الله شحاتة من حقهم في زيارته أسبوعيًّا كمحبوس احتياطي أثناء حظر الزيارة في مايو 2015.

5و. النص الكامل لقرار وزارة الداخلية رقم 1993/4291 الخاص بإنشاء سجن العقرب.

5j. النص الكامل لقرار وزارة الداخلية رقم 2017/468 الذي يحدد بالتفصيل الأحكام الغذائية المطلوبة من إدارة السجن للنزلاء.

السادة أعضاء المجلس القومي حقوق الإنسان،

تحية طيبة وبعد،،،

مقدمه لكم، أهالي معتقلي سجن طرة 992 شديد الحراسة، والمعروف باسم "العقرب"،،
نحيطكم علماً بأن الوضع في السجن غاية في السوء، ويعاني المعتقلون السياسيون -دوناً عن الجنائيين- فيه من سوء الأوضاع والانتهاكات الإنسانية التى يندى لها الجبين،
كانت الأوضاع سابقاً في العقرب ليست كأي سجن تابع لوزارة الداخلية، فدوما حقوق معتقليه مهدرة أكثر من غيره، ثم بدأت الأوضاع تزداد سوءا؛

- في (فبراير - 2014) تم تجريد المعتقلين من متعلقاتهم الشخصية المسموح بها في شدة البرد سواء أطعمة أو ملابس شتوية داخلية أو آنية وكتب أو مصحف مفسر، ثم بدء حرمان المعتقلين السياسيين من الزيارة الاعتيادية الإسبوعية للمحبوسين احتياطيا، واقتصرت على الزيارات المصرح بها من النيابة كل 15 يوما.
وتم منع الزيارة المباشرة مع عائلاتهم، حيث أصبحت الزيارة لكل المعتقلين السياسيين، من كابينة زجاجية، ومن خلال سماعة هاتفية، دوناً عن الجنائيين.

- مع بدايات (مارس – 2015) أجرت الوزارة تفتيشاً على السجن كاملاً وترتب عليه حرمان المعتقلين من الآتي؛
  - منع الزيارة بشكل كامل واستمر المنع حتى أواخر (مايو – 2015) حيث يتم سحب التصاريح من الأهالي وتسجيل الأسماء إيهاماً بالزيارة ثم تركهم في شدة الحر حتى العصر ثم يطلبون منهم المغادرة أو التهديد بقوات الشغب.
  - تجريد الزنازين بشكل كامل، وأخذ جميع متعلقات المعتقلين التي سمحت إدارة السجن بها حسب شروط شديدة التعقيد، من ملابس، وأواني، وبطاطين، وأحذية، وتم اعطاء كل معتقل بدلتين سجن ميري، وترك غياريين داخليين فقط من ملابسه الداخلية - والبعض تم سحبهم منه- سجادة صلاة، أوراق القضية والمرافعة وأي أوراق أخرى.
وجردت الزنازين من كل شيء آخر (حتى ان ابنة احدث المعتقلين نقلت عن والدها أنهم جردوه من كوز بلاستيك مقطوع من زجاجة مياة معدنية، كان يستخدم في حمام الزنزانة).
  - منع نظام الطبلية بشكل كامل، واقتصر الوضع على وجبة شخصية لا تكفي انسان بالغ، توضع في كيس واحد يخلط فيه ملعقتي أرز أو معكرونة، وقطعة لحم أو دجاج.
واعترض المعتقلون، وطلبوا من الأهالي عدم احضار أي وجبات لما في الأمر من تعمد لإذلالهم. ومنذ ذلك الوقت اعتمد المعتقلون على "الكافيتريا" بحيث يقوم المعتقل بشراء وجبة غذاء مرتفعة السعر يدفع ثمنها من الأمانات المودعة في حسابه. والعديد من المعتقلين لا يستطيع أهلهم إيداع أمانات لعدم السماح بها إلا بتصريح شديد التعقيد.

- تم منع الدواء عن المعتقلين إلا ما يحدده الضابط باختياره ويتم تفريغه من العلب الطبية، وإدخاله مختلطاً، وفي بعض الأحيان تم تفريغ الحبوب من الشرائط وادخالها في كيس بلاستيك. وتمادى الإهمال الصحي للمعتقلين حتى للمصابين بأمراض مزمنة وخطيره، إلى ان ارتقى منهم اثنان نتيجة للإهمال الصحي (د.فريد إسماعيل، أ.نبيل المغربي)
- تم منع الأطفال من الزيارات مع تصريح أحد الضباط لزوجة أحد المعتقلين "هم جايين جنينة؟".
- التريض في تلك الفترة كان ممنوعا إلا يوم بعد يوم، وفي ممر –طرقة- العنبر فقط.
- منع كل أدوات النظافة الشخصية، بداية من الصابون، وحتة ماكينات وأمواس الحلاقة، حتى طُلب من بعض المعتقلين رفع طلب لمصلحة السجون بطلب ماكينات حلاقة (يظهر ذلك حتى الآن واضحا في وجوه معتقلي العقرب في جلسات المحاكمات)

- فتحت الزيارات مرة أخرى مع نهايات (مايو -2015) واستمر الفتح حتى بدايات (يونيو - 2015) لمدة ثلاث أسابيع تقريباً، ثم أغلقت الزيارات مرة أخرى عن المعتقلين السياسيين.

- مع بدايات (يونيو – 2015) أغلقت الزيارات مرة أخرى، مع التصريح بأن الغلق سيستمر حتى عيد الفطر (شعبان، ورمضان).

- في تلك الفترة، وحتى بدايات رمضان، أتيح للمعتقلين استخدام "الكانتين" وشراء العصائر، الصابون، والمياة المعدنية، بالإضافة إلى وجبات الكافيتريا.

- ***<u>يوم 29- يونيو- 2015</u>***، *<u>تعرض المعتقلون لمستوى مختلف بشكل كلي من الانتهاكات، وتمثل في الآتي:</u>*
  - *غلق الكانتين والكافيتريا كلياً، وأصبحت الوجبة المقدمة للمعتقلين تتمثل في (بعض الأرز، و فول أو عدس)، بحيث تُسلم لهم الوجبة ظهراً، يتناول فيها المعتقلين الأرز البارد في الإفطار، ثم الفول أو العدس في السحور، بعد أن يفسد الفول والعدس نتيجة للحر.*
  - *كل أنواع المشروبات والعصائر التى كانوا يقومون بشرائها من الكانتين، تم منعها تماما.*
  - *تم قطع المياة عن الزنازين في أغلب العنابر، إلا لفترة قليلة خلال اليوم، يقوم فيها المعتقلون بتخزين مياه للإفطار. حتى وصل الحال بالمعتقلين للتيمم للصلاة بسبب منع المياة.*
  - *وفي يوم الخميس الماضي دخلوا لبعض العنابر قبل المغرب مباشرة وسحبوا ما تم تسليمة من وجبات ومياة تم الاحتفاظ بها للإفطار وتركوهم بلا أي شيء يفطرون عليه.*

- تم منع الدواء عن المعتقلين إلا ما يحدده الضابط باختياره ويتم تفريغه من العلب الطبية، وإدخاله مختلطاً، وفي بعض الأحيان تم تفريغ الحبوب من الشرائط وادخالها في كيس بلاستيك. وتمادى الإهمال الصحي للمعتقلين حتى للمصابين بأمراض مزمنة وخطيره، إلى ان ارتقى منهم اثنان نتيجة للإهمال الصحي (د.فريد إسماعيل، أ.نبيل المغربي)
- تم منع الأطفال من الزيارات مع تصريح أحد الضباط لزوجة أحد المعتقلين "هم جايين جنينة؟!".
- التريض في تلك الفترة كان ممنوعا إلا يوم بعد يوم، وفي ممر –طرقة- العنبر فقط.
- منع كل أدوات النظافة الشخصية، بداية من الصابون، وحتة ماكينات وأمواس الحلاقة، حتى طُلب من بعض المعتقلين رفع طلب لمصلحة السجون بطلب ماكينات حلاقة (يظهر ذلك حتى الآن واضحا في وجوه معتقلي العقرب في جلسات المحاكمات)

- فتحت الزيارات مرة أخرى مع نهايات (مايو -2015) واستمر الفتح حتى بدايات (يونيو - 2015) لمدة ثلاث أسابيع تقريباً، ثم أغلقت الزيارات مرة أخرى عن المعتقلين السياسيين.

- مع بدايات (يونيو – 2015) أغلقت الزيارات مرة أخرى، مع التصريح بأن الغلق سيستمر حتى عيد الفطر (شعبان، ورمضان).

- في تلك الفترة، وحتى بدايات رمضان، أتيح للمعتقلين استخدام "الكانتين" وشراء العصائر، الصابون، والمياة المعدنية، بالإضافة إلى وجبات الكافيتريا.

- ***<u>يوم 29- يونيو- 2015</u>***، *<u>تعرض المعتقلون لمستوى مختلف بشكل كلي من الانتهاكات، وتمثل في الآتي:</u>*
  - *غلق الكانتين والكافيتريا كلياً، وأصبحت الوجبة المقدمة للمعتقلين تتمثل في (بعض الأرز، و فول أو عدس)، بحيث تُسلم لهم الوجبة ظهراً، يتناول فيها المعتقلين الأرز البارد في الإفطار، ثم الفول أو العدس في السحور، بعد أن يفسد الفول والعدس نتيجة للحر.*
  - *كل أنواع المشروبات والعصائر التى كانوا يقومون بشرائها من الكانتين، تم منعها تماما.*
  - *تم قطع المياة عن الزنازين في أغلب العنابر، إلا لفترة قليلة خلال اليوم، يقوم فيها المعتقلون بتخزين مياه للإفطار. حتى وصل الحال بالمعتقلين للتيمم للصلاة بسبب منع المياة.*
  - *وفي يوم الخميس الماضي دخلوا لبعض العنابر قبل المغرب مباشرة وسحبوا ما تم تسليمة من وجبات ومياة تم الاحتفاظ بها للإفطار وتركوهم بلا أي شيء يفطرون عليه.*

قائمة بمعتقلي العقرب، والذين قام أهاليهم بالتوقيع نيابة عنهم على الشكوى

م.	المعتقل	السن	القضية	الوضع الصحي
1.	أ.د.بهجت عزت حسن الأناضولي	66 سنة	663 لسنة 2014 حصر أمن دولة عليا.	التقدم في السن، وما يتطلبه من أدوية وتعرض للشمس بشكل يومي.
2.	م. محمد محمد ربيع الظواهري	62 سنة	390 لسنة 2013 حصر أمن دولة عليا	التقدم في السن وما يتطلبه من علاج وتعرض للشمس
3.	أحمد لطفي إبراهيم محمد إبراهيم	٣١ سنة	636 لسنة 2014 حصر أمن دولة عليا	يعاني صمم شديد عامل عمليه زراعه قوقعه ويحتاج بطاريات بشكل مستمر للجزء الخارجي وصيانه للجزء الداخلي
4.	اسلام شعبان شحاته سليمان	23 سنه	قضيه اجناد مصر"2"	
5.	محمود عطيه احمد عبد الغني	٣٠ سنة	قضيه ٦٢١ كتائب حلوان	
6.	حسام علي محمد حجازي حمزة	٣٦ سنة	قضية فض رابعة معتقل منذ سنتين بدون توجيه اي تهم مباشرة له	
7.	عمر عبد الرؤوف عبد السلام عبد اللطيف	٢٠ سنه	قضيه ٤٥١ لسنة 2014 حصر أمن دولة عليا	
8.	عبدالله نادر الشرقاوي	٢٤ سنه	قضيه ٤٥١ لسنة 2014 حصر أمن دولة عليا	
9.	هشام عبد اللطيف مكي صالح	38علم	548 لسنة 2014	
10.	عبد الرحمن عيسي عبد الخالق	٢١ سنه	قضيه ٤٥١ لسنة 2014 حصر أمن دولة عليا	
11.	عبد الرحمن عادل عابدين	20سنه	قضيه ٤٥١ لسنة 2014 حصر أمن دولة عليا	
12.	مصعب عبد الحميد خليفه	٢٤ سنه	قضيه ٤٥١ لسنة 2014 حصر أمن دولة عليا	
13.	محمد خيرت سعد الشاطر	65سنه		
14.	سعد محمد خيرت الشاطر	25سنه		
15.	أحمد ثروت عبدالحميد رفاعي			
16.	محمود غزلان		قضية رقم 423 حصرى أمن دولة عليا	
17.	اسلام فاروق مصري	٣٤ سنه	قضيه ٦١٠ لسنة 2014 حصر أمن دولة عليا	مريض بالسكر وممنوع عنه الدواء ويحتاج الي جراحه لعلاج شرخ شرجي تم الاعتداء عليه بالضرب منذ حوالي ثلاثه اشهر معادي لكسر بالانف ونزيف

قائمة بمعتقلي العقرب، والذين قام اهاليهم بالتوقيع نيابة عنهم على الشكوى

م.	المعتقل	السن	القضية	الوضع الصحي
18.	سيد محمود جاب الله	38 سنة	قضية 318 لسنة 2013	يعاني من تقرحات في المعدة والقولون وازدادت سوء عند منع العلاج إلا أن وصيل لنزيف شرجي نتيجة لزيادة التقرحات
19.	محمود حنفي محمود سريع	34 سنة		
20.	احمد محمد فؤاد عبد الرحمن	35 سنه	قضية وادى النطرون	
21.	وليد حافظ مهران	30سنه	419 لسنه 2014	
22.	د.عبد المنعم محمد أمين	57 سنة	قضية وادى النطرون	
23.	عمر جمال عبد الحافظ حسن	20 سنة	قضية رقم 423 حصرى أمن دولة عليا	
24.	د/أحمد دياب	47سنه		
25.	د. عصام الحداد	62 سنه	قضية التخابر مع قطر	مريض ضغط و حساسية دائمة و التهاب مفاصل
26.	م.جهاد الحداد	33 سنه	قضية التخابر مع قطر ، وقضية رابعة	
27.	م. احمد احمد العجيزي	61 سنه	قضية وادى النطرون	
28.	أ.محمد أنصاري	59 سنه		
29.	د. مراد محمد على			
30.	م. احمد سبيع			
31.	د .محمد علي بشر	64 سنه		
32.	أحمد يسرى زكى	20 سنه		
33.	م. محمد احمد محمد ابراهيم	64 سنه	قضية وادى النطرون و قضية ٣٢٥ /٢٠١٣امن دولة	مستأصل المرارة و لا يأكل الا المسلوق و عنده النقرس و خشونة فى الركب ودوالى فى الساقين
34.	محمد يحيى الشحات	٣١ سنة	قضية انصار الشريعة	محتاج لعملية جراحية ضرورية فى العين (ترقيع قرنية)
35.	مالك انس سليمان	32 سنة	قضية انصار الشريعة	
36.	محمد ابراهيم على	37 سنة	قضية انصار الشريعة	
37.	عمرو جميل	26 سنة	قضية انصار الشريعة	
38.	طلبة مرسى طلبة	٥٢ سنة	قضية انصار الشريعة	

قائمة بمعتقلي العقرب، والذين قام أهاليهم بالتوقيع نيابة عنهم على الشكوى

م.	المعتقل	السن	القضية	الوضع الصحي
39.	عبدالله رضا محمد علي	22 سنة		جسمه بيعاني من خراريج و دمامل و هرش و مش بيعرف ينام على جسمه من اللي في و ممنوع عنه أي مسكن أو أي علاج
40.	رضا محمد علي	47 سنة		يعاني من مرض كلوي و البوسير و جرب و خراريج
41.	محمد حسين حسن احمد جمعه	٣٢ سنه	٣٩٠ لسنه ٢٠١٣	
42.	رامي أحمد ابراهيم الزيني	31 سنه	القضيه 688	
43.	محمد عبدالحميد احمد عبد الحافظ	35 سنه	قضية رقم 397 لسنة 2014	مريض سكر وبيحتاج السولين مرتين في اليوم والالم بالعظام لعدم التريض
44.	أحمد محمود محمود الملاح	29 سنه	قضيه رقم 423 لسنه 2013 أنصار بيت المقدس	
45.	د. أحمد محمد عارف	33 سنه		
46.	رجب عبدالرحيم هبالة	49 سنه	قضية وادى النطرون	
47.	د.السيد حسن شهاب الدين	63 سنه	قضية وادى النطرون	
48.	طارق وجدي	33 سنه		
49.	عصام عبد الرحمن سلطان	51 سنه		عملية تثبيت للعمود الفقري منذ 2009مع وجود شرائح و6 مسامير بالظهر حاليا وتنميل باصابع القدم
50.	د.سامح محمد فتحي مصطفي	52 سنه	قضيه رقم 451 لسنه 2014 حصر امن دوله عليا	امراض صحيه مزمنه مشاكل ف الضغط و القلب و بيحتاج لعلاج طبيعي عشان عنده مشاكل في الظهر والقدم وحصوات بالكلي
51.	م محمد احمد محمد ابراهيم		419 لسنه 2014	التقرس و خشونة فى الركب و دوالى فى الساقين و المفروض ان يأكل مسلوق لانه عامل عملية المرارة منذ سنوات
52.	محمد احمد حسن	28 سنه	القضيه 419 لسنه 2014 حصر امن دوله عليا	
53.	عبد الله هشام		قضية رقم 397 لسنة 2014	
54.	د. محمدمحمد المكاوي	37 سنه		
55.	خالد محمد عبد الرؤف	23 سنه	قضيتي كتائب حلوان و خلية الماريوت	عنده اشتباه بقرحه في المعده و الام شديده فيها و كسر في الكتف و الام في الظهر و القدم

قائمة بمعتقلي العقرب، والذين قام أهاليهم بالتوقيع نيابة عنهم على الشكوى

م.	المعتقل	السن	القضية	الوضع الصحي
56.	د. عصام العريان			انزلاق غضروفي بسبب احوال السجن وعمل عمليه بعد شهور من الالام ومحتاج عمليه اعصاب فى ايده
57.	م. مصطفى أحمد حسن حمزة	58 سنة	313 لسنه 2013 حصر امن دوله عليا	يعاني من مشاكل في الركبة
58.	عبد الرحمن كمال عمر	24سنة	القضيه 103 لسنه 2014 حصر امن دوله عليا	عذب في العازولي حتى كسرت يده، وتم تركيب شرائح لعلاج الكسر في العازولي
59.	م. محمد رأفت عبد الحميد	33 سنة	القضيه 610 لسنه 2014 حصر امن دوله عليا (ابراج الكهرباء)	يعاني من عضروف في الظهر
60.	محمد سعد عليوه	60 سنة		
61.	وليد محمد ابراهيم	42 سنة		
62.	د.اسامة ياسين عبد الوهاب			
63.	محمود البربري	٣٤ سنه	قضيه غرفه عمليات رابعه	
64.	محمودسعيد عطية أحمد عطية	28سنة	رقم القضية 373 سنة 2013	
65.	مصطفي طاهر الغنيمي	60 سنة	عمليات رابعة و وادي النطرون	مريض بانسداد في شرايين القلب
66.	وليد طه عبد الجليل دياب العوضي	38 سنة	القضية 396 لسنة 2014 حصر أمن دولة عليا	
67.	عبد الغني العارف إبراهيم طلب	48 سنة	قضية 375 سنة 2013	خشونة ركب بحاجة ماسة للتريض
68.	خالد محمود عرفه الشوربجي	31 سنة	قضية التخابر مع جهات أجنبية والانتماء لجماعة أسست علي خلاف القانون	
69.	اسامة محمد النور علي	٣١ سنة	قضية ٦٦٠ انضمام واتلاف ممتلكات وتولي قيادة	
70.	م. سعد الحسيني		قضية التخابر مع حماس ووادي النطرون وغرفة عمليات رابعه	
71.	أمين عبد الحميد أمين الصيرفي	50سنه	قضيه التخابر مع قطر	
72.	عبدالرحمن احمد عبدالمنعم	25سنه	القضيه 610 لسنه 2014 حصر امن دوله عليا (ابراج الكهرباء)	

قائمة بمعتقلي العقرب، والذين قام أهاليهم بالتوقيع نيابة عنهم على الشكوى

م.	المعتقل	السن	القضية	الوضع الصحي
73.	اسامة السيد محمد الحكيم	50سنة	القضيه 621 لسنه 2014 حصر امن دوله عليا	
74.	حسن محمود رجب القباني	32سنة	قضية 718 حصر أمن دولة عليا لسنة 2015	
75.	أحمد محمد فؤاد عبد الرحمن	36سنة	قضية 83 / 2014	يحتاج علاج طبيعي نتيجة التعذيب
76.	محمد السيد السيد حجازي	53سنة	قضية 2013/390	صحته متدهورة ويحتاج لإجراء عملية وإدارة السجن ترفض بعد تصريح النيابة
77.	احمد ابوسريع محمد	29سنه	القضيه 43عرب شركس و423 بيت المقدس	
78.	محمد حسن سليمان محمود		القضيه 610 لسنه 2014 حصر امن دوله عليا	
79.	عبد الله نادر الشرقاوي	26سنه	قضيته كتائب حلوان 451	